



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: / 2019.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (L.M.D)

دفعة: 2019

الميدان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

عنوان المذكرة:

إستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

إشراف:

من إعداد الطالبين:

- خالد عمراني. جامعة العربي التبسي - الدكتور مراد بولحديد.

Universite Larbi Tebessi - Tébessa

- عماد عباسية.

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأستاذة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
عبد العزيز قتال	أستاذ محاضر أ	رئيسا
مراد بولحديد	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
عبد السلام طيب	أستاذ مساعد أ	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2018 – 2019



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: / 2019.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (L.M.D)

دفعة: 2019

الميدان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

عنوان المذكرة:

إستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

إشراف:

من إعداد الطالبين:

- خالد عمراني. جامعة العربي التبسي - الدكتور مراد بولحديد.

Universite Larbi Tebessi - Tébessa

- عماد عباسية.

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأستاذة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
عبد العزيز قتال	أستاذ محاضر أ	رئيسا
مراد بولحديد	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
عبد السلام طيب	أستاذ مساعد أ	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2018 – 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا لمتواضع

إلى من زرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد وسقاني بالرعاية والاهتمام

وكان أصدق الناس

إلي روح والدي الطاهرة

إلى من أضاءت لي دربي المظلم ومن كان حبها زادي وعمادي

إلى من كنت أحتمي بدعائها

إلى أُمي حبيبة عمري أطال الله عمرها

إلي إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما

إلى أصدقائي و زملائي عرفانا وإعترازا

إلى جميع الأهل و الأحباب

إلي كل من وقفت قدماه وسهرت عيناه حفاظا على أمن هذا الوطن

الغالي

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا لمتواضع
إلى من زرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد وسقاني بالرعاية والاهتمام
وكان أصدق الناس
إلى روح والدي الطاهرة
إلى من أضاءت لي دربي المظلم ومن كان حبها زادي وعمادي
إلى من كنت أحتمي بدعائها
إلى أُمي حبيبة عمري أطال الله عمرها
إلى إخوتي وأخواتي تقديرًا واحترامًا
إلى أصدقائي و زملائي عرفانا وإعترافًا
إلى جميع الأهل و الأحباب
إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل.

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يارب لك الحمد
كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك لك الحمد والشكر
حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

لكل نجاح شكر وتقدير، فلا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأرق
كلمات الشكر والثناء إلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا
البحث ونخص بالذكر صاحب التميّز والأفكار النيرة الأستاذ المشرف:
"مراد بولحديد" على دعمه المعنوي لنا وعلى الثقة التي منحنا إيّاها
أثناء البحث.

إلى أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة بجامعة العربي
التبسي - تبسة، الذين نلنا شرف التعلّم على أيديهم، نتمنى
من الله عزّ وجلّ أن يلبسهم ثوب الصحة والعافية، شكرا لكم
على ما قدمتموه لنا.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد
نستغفرك ربنا ونتوب إليك ونحمدك ونشكر فضلك



قائمة المحتويات

تمهيد..... أ
إشكالية الدراسة: ب
فرضيات الدراسة: ب
أسباب اختيار الدراسة: ب
أهمية الدراسة: ج
أهداف الدراسة: ج
منهج الدراسة: ج
حدود الدراسة: ج
صعوبات الدراسة: د
الدراسات السابقة: د
الفصل الأول: التأسيس النظري للهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها. 6-28
المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية..... 7
المطلب الأول: تاريخ الهندسة المالية الإسلامية..... 7
المطلب الثاني: تعريف الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها..... 8
الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية..... 8
الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية..... 8
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الهندسة المالية الإسلامية..... 9

10.....	الفرع الأول: أهمية الهندسة المالية الإسلامية
10.....	الفرع الثاني: أهداف الهندسة المالية الإسلامية
11.....	المطلب الرابع: أسس الهندسة المالية الإسلامية
11.....	الفرع الأول: الأسس العامة:
12.....	الفرع الثاني: الأسس الخاصة
14.....	خلاصة المبحث
15.....	المبحث الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية
15.....	المطلب الأول: تعريف وخصائص منتجات الهندسة المالية الإسلامية
15.....	الفرع الأول: تعريف منتجات الهندسة المالية الإسلامية
15.....	الفرع الثاني: خصائص منتجات الهندسة المالية الإسلامية
17.....	المطلب الثاني: مناهج وأساليب تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية
17.....	الفرع الأول: منهج المحاكاة
18.....	الفرع الثاني: منهج الأصالة والابتكار:
19.....	المطلب الثالث: أنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية
19.....	الفرع الأول: المنتجات التمويلية
21.....	الفرع الثاني: المنتجات المالية المشتقة
22.....	الفرع الثالث: المنتجات المالية المركبة
23.....	الفرع الرابع: الصكوك الإسلامية

26.....	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه منتجات الهندسة المالية الإسلامية.
28.....	خلاصة المبحث:
54-29	الفصل الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
30.....	المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية.
30.....	المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية.
32.....	المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية.
33.....	المطلب الثالث: أهداف ومميزات المصارف الإسلامية.
33.....	الفرع الأول: مميزات المصارف الإسلامية.
33.....	الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية.
35.....	المطلب الرابع: الأساليب الاستثمارية في المصارف الإسلامية.
36.....	الفرع الأول: الاستثمار بالمضاربة.
36.....	الفرع الثاني: الاستثمار بالمشاركة.
36.....	الفرع الثالث: أسلوب الاستثمار بالمرابحة.
37.....	الفرع الرابع: أسلوب الاستثمار بالسلم.
38.....	الفرع الخامس: أسلوب الاستثمار بالإستصناع.
39.....	الفرع السادس: أسلوب الاستثمار بالإجارة.
40.....	خلاصة المبحث:
41.....	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم ومصادر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	41
الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر:	41
الفرع الثاني: مصادر المخاطر في المصارف الإسلامية.....	42
المطلب الثاني: إجراءات ومعايير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.....	43
الفرع الأول: إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	43
الفرع الثاني: معايير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.....	44
المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية.....	45
الفرع الأول: مخاطر بطبيعة عمل المصارف:	45
الفرع الثاني: المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية	47
المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.....	50
الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	50
الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية.	51
خلاصة المبحث:	54
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. 80-55	
المبحث الأول: عموميات حول بنك البركة الجزائري.....	56
المطلب الأول: تعريف بنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي له	56
الفرع الأول: تعريف بنك البركة الجزائري.....	56
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	56

59.....	المطلب الثاني: أهداف وخصائص بنك البركة الجزائري
59.....	الفرع الأول: أهداف بنك البركة الجزائري
60.....	الفرع الثاني: خصائص بنك البركة الجزائري
60.....	المطلب الثالث: مصادر أموال بنك البركة الجزائري وخدماته
60.....	الفرع الأول: مصادر أموال بنك البركة
62.....	الفرع الثاني: خدمات بنك البركة الجزائري
63.....	المطلب الرابع: الإطار العام لإدارة المخاطر بينك البركة الجزائري
63.....	الفرع الأول: أهداف إدارة مخاطر بنك البركة الجزائري
64.....	الفرع الثاني: أنواع المخاطر الرئيسية بينك البركة الجزائري
66.....	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر
67.....	المبحث الثاني: منتجات الهندسة المالية المعتمدة من قبل بنك البركة الجزائري
67.....	المطلب الأول: معايير التمويل بينك البركة الجزائري وأهم تمويلاته
67.....	الفرع الأول: معايير التمويل بينك البركة الجزائري
68.....	الفرع الثاني: أهم التمويلات التي يقدمها بنك البركة الجزائري
69.....	المطلب الثاني: التمويل بالبيع الآجل والسلم بينك البركة الجزائري
69.....	الفرع الأول: التمويل بالبيع الآجل بينك البركة الجزائري
70.....	الفرع الثاني: التمويل بالسلم بينك البركة الجزائري
71.....	المطلب الثالث: التمويل بالاستصناع والإجارة بينك البركة الجزائري

قائمة المحتويات

71	الفرع الأول: التمويل بالإستصناع ببنك البركة الجزائري.....
73	الفرع الثاني: التمويل بالإجارة ببنك البركة الجزائري.....
74	المطلب الرابع: سياسة بنك البركة الجزائري في التحوط ضد المخاطر.....
75	الفرع الأول: سياسة بنك البركة الجزائري في مجال الضمانات.....
76	الفرع الثاني: معالجة بنك البركة الجزائري لمخاطر صيغ التمويل الإسلامي.....
80	خلاصة الفصل:.....
81	الخاتمة.....
85	قائمة المصادر والمراجع.....



قائمة الجداول

قائمة الجداول

جدول رقم 1: الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية.....	9
جدول رقم 2: أهم تمويلات بنك البركة الجزائري.....	68



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

شكل رقم 1: أنواع الصكوك الإسلامية	25
شكل رقم 2: أنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية	25
شكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائر.	58
شكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر بنك البركة الجزائري.	66



التصريح

تصريح باحترام قواعد الأمانة العلمية وشروط البحث العلمي

الجامعة: جامعة العربي التبسي - تبسة

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

من إعداد الطالبين:

- خالد عمراني.

- عماد عباسية.

المشرف على المذكرة:

- الدكتور مراد بولحديد.

التخصص: مالية مؤسسة.

مقدمة لنيل شهادة: ماستر أكاديمي؛

السنة الجامعية: 2019/2018

نصرح بأنّ المذكرة المنجزة تحت المسؤولية الكاملة، وهي عمل يحترم قواعد الأمانة العلمية وتستجيب لشروط البحث العلمي، وهي عمل غير مقدم سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

توقيع الطالب:

عماد عباسية.

توقيع الطالب:

خالد عمراني.



المقدمة العامة

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة الكثير من التغيرات على المستويات الاقتصادية والمالية، تمثلت في ترابط الأسواق التمويلية الدولية كنتيجة لتأثيرات العولمة المالية التي صاحبته تطورات على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي شهدت تأثيراتها وانعكاساتها الواضحة على مستوى القطاع المالي والمصرفي، وبرز ذلك من خلال النمو الكبير الذي شمل البنوك والمؤسسات المالية وزيادة حدة المنافسة بينهما مما دفعها إلى العمل على تحسين مستوى الخدمات لعملائها ودعمها بأساليب وتكنولوجيات حديثة ومتطورة.

حيث أن هذا التطور والنمو أدى بالاقتصاد العالمي سنة 2008 إلى الوقوع في أزمة مالية مدمرة عصفت بعدد المؤسسات المالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أفلس أكثر 100 مصرف، ولازالت هذه الأزمة تلقي بآثارها السلبية على القطاعين المالي والاقتصادي على حد سواء. لكن المتابع لمسيرة المصارف الإسلامية التي لم تتجاوز أربعة عقود يقف مندهشا أمام المناعة الذاتية والقوية لهذه المصارف تجاه هذه الأزمة، حيث خرجت منها بأقل الخسائر بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية.

وتتميز المصارف الإسلامية كما قلنا سابقا بمناعة ذاتية تجعلها قادرة على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار بفضل منتجاتها التي تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، وصيغها التمويلية الفعلية لا الصورية، لكن الواقع يكشف عديد المخاطر التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي من بينها المخاطر التي تختص بطبيعة عمل المصارف، والمخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية.

وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بمبادئ النظام المالي الإسلامي الذي تحكمه ضوابط الشريعة الإسلامية وفقدان الثقة في النظام المالي التقليدي وتأكيد العديد من الأطراف أن الحل في البديل المالي الإسلامي، وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من التطورات المتسارعة التي شهدتها الهندسة المالية الإسلامية التي تقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية سواء في حجم سوقها أو من حيث انتشارها التي امتدت حتى الدول غير الإسلامية.

وبالرغم من التطورات التي شهدتها الصناعة المالية الإسلامية إلا أنها ما زالت تواجه الكثير من التحديات المتمثلة في المخاطر سواء ما كان منها مخاطر عامة أو خاصة، فهي بلا شك قد تؤثر على مسيرة المصارف الإسلامية، مما يلزمها بمعرفة نقاط الضعف التي تواجهها، ومحاولة التغلب عليها، والاهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر والعمل على تطويره، ولا ريب أن أحد أهم الإستراتيجيات العملية لرفع هذا التحدي هو القضاء على هذه المخاطر، وإدارة مخاطرها بكفاءة عالية، وبالطبع الإدارة الجيدة لهذه المخاطر لا بد أن تتم بمعرفة جيدة لكل خطر وسببه، وتقييمها وتحليلها، وتحديد الأساليب والتقنيات، ووضع القوانين اللازمة التي تضمن له التحوط لكل

نوع من مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، لكي يتمكن المصرف الإسلامي من الحفاظ على سلامته وسلامة منظومته المصرفية.

إشكالية الدراسة:

وانطلاقاً مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية؟

يندرج من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ✓ ما المقصود بالهندسة المالية الإسلامية وما أهم منتجاتها؟
- ✓ فيما تختلف الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية؟
- ✓ ماهية المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية؟
- ✓ ماهية الأساليب التي تتبعها المصارف الإسلامية لإدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات السابقة فإن البحث يقوم على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تتميز منتجات الهندسة المالية الإسلامية بكفاءتها في إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية.

الفرضية الثانية:

إن وجود مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها.

الفرضية الثالثة:

تتم معالجة المخاطر في بنك البركة الجزائري عن طريق مجموعة من المنتجات المطورة من قبل الهندسة المالية الإسلامية.

أسباب اختيار الدراسة:

- ✓ الحاجة إلى نظام مصرفي يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ القيام بإزالة الممارسات الربوية، وما تعود به من خسائر.
- ✓ بروز أهمية ومكانة البنوك الإسلامية من خلال إدارة مخاطرها.

✓ الأمل الكبير في نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال كفاءتها في إدارة مخاطرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا بالغ الأهمية وهو الهندسة المالية الإسلامية، حيث أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية الإسلامية رهونا بها بشكل كبير هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المتابع للأحداث والأزمات المالية التي يشهدها الإقتصاد العالمي يستنتج أن هذا الأخير أصبح في أمس الحاجة إلى منتجات، بدائل وحلول مالية جديدة تنتشله من المخاطر المالية التي وقع فيها وهذا ما توفره منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية.
- ✓ التعرف على أدوات إدارة المخاطر كما يجري بها العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ التعرف على الأساليب والوسائل المشروعة، التي يمكن استخدامها للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية.
- ✓ التعرف على واقع الهندسة المالية الإسلامية في الجزائر من خلال التعرف لبنك البركة الجزائري.

منهج الدراسة:

تم انتهاز المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالهندسة المالية الإسلامية وإدارة المخاطر، مع الإستعانة بدراسة حالة لأننا بصدد الوقوف على استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية.

حدود الدراسة:

- ✓ من حيث البعد العلمي: الدراسة تنصب على الجانب النظري والمتمثل في مفاهيم نظرية حول منتجات الهندسة المالية الإسلامية، إضافة إلى إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أما في الجانب التطبيقي تم الوصول إلى الإجابة على مشكلة الدراسة.
- ✓ من حيث البعد المكاني: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، ومحاولة معرفة كيف تتم إدارة المخاطر في هذا البنك باستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

صعوبات الدراسة:

أثناء فترة الدراسات واجهنا عدد من الصعوبات التي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ✓ محدودية المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بصفة خاصة.
- ✓ صعوبة التطبيق في بنك البركة الجزائري، وهذا بسبب محدودية منتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة فيه، حيث تقتصر على بعض البيوع كالمراجحة والسلم والإستصناع.
- ✓ الاختلافات الفقهية والمذهبية حول النماذج والمنتجات المالية الإسلامية، التي تحتم علينا الإقتصار على المنتجات محل الإتفاق بين الفقهاء.

الدراسات السابقة:

1- عبد الكريم قندوز (2007)، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في واقع صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، وسعت إلى معرفة إمكانية وجود هندسة مالية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية تتميز عن تلك المستخدمة في المؤسسات المالية التقليدية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتميز عن نظيرتها التقليدية في كونها تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تستخدم لإدارة المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وذلك باستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي تشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- مختار بونقاب (2012)، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية

الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية، ومن ثم الوقوف على مدى وكيفية تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما عملت على بيان مدى قدرة الهندسة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية، بالإضافة إلى التعرف على أهم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهندسة المالية الإسلامية في إدارتها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن أهم ميزة تتميز بها الهندسة المالية الإسلامية هو أنها تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فضلاً عن أن الهندسة المالية الإسلامية تضم العديد من الأدوات والمنتجات المالية من أهمها المرحة والمشاركة والتورق والسلم كأدوات تمويل، والصكوك الإسلامية كمنتجات مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، بالإضافة إلى التأمين الإسلامي والبطاقات المصرفية الإسلامية،

بالإضافة إلى أنها استطاعت تطوير الكثير من المنتجات المالية الإسلامية التي تصدرها هيئات سيادية مثل شهادات مشاركة المصرف المركزي، وشهادات المشاركة الحكومية.

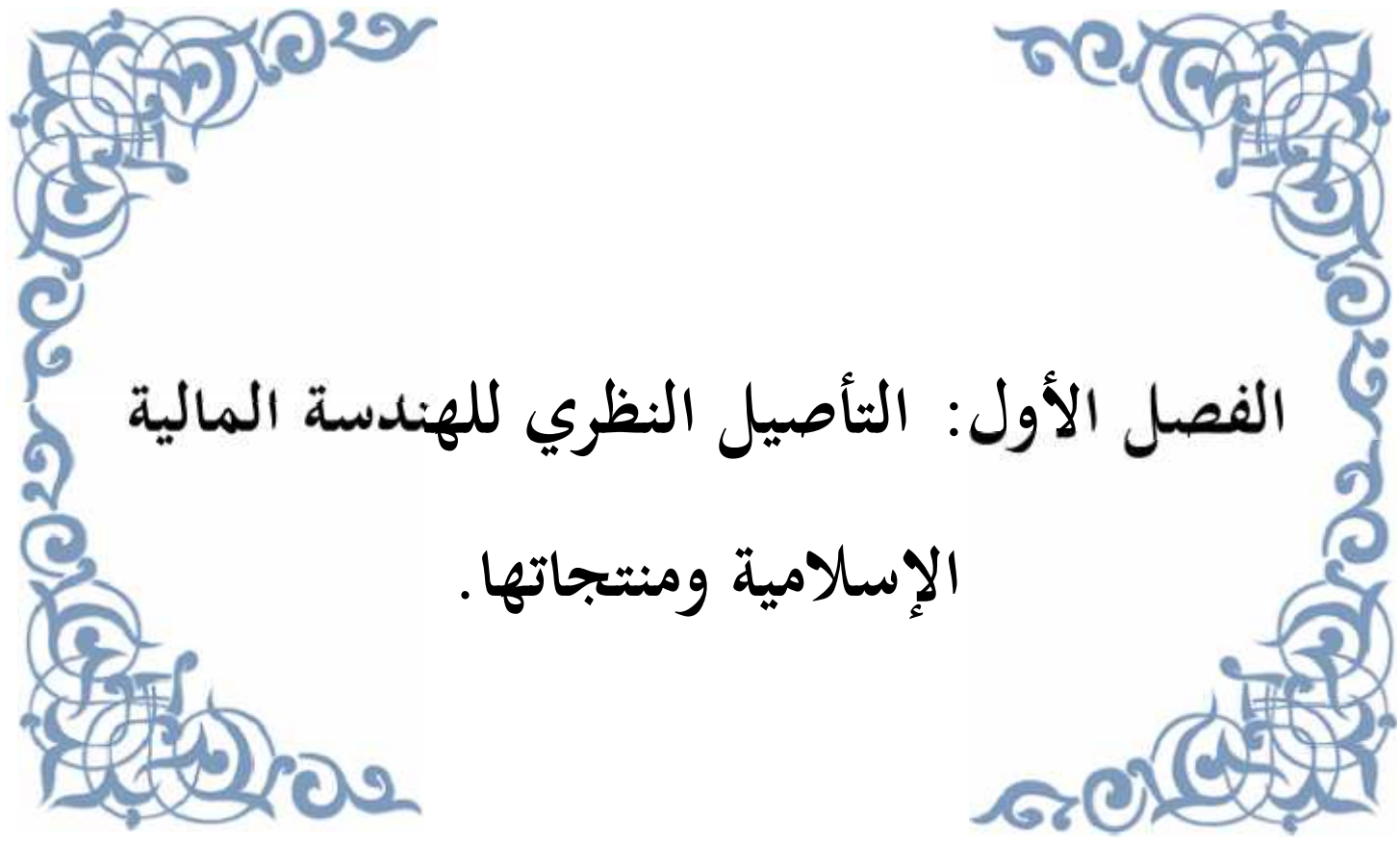
3- رنية علاونة(2005)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

بينت الباحثة أن العمل المصرفي الإسلامي يتميز بأنه عمل يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي المشاركة في المخاطرة، وبناءً عليه فإن تحقيق فهم أكبر لطبيعة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية يمثل أحد المتطلبات الأساسية للتمكن من تصميم الأساليب التي تدار بها هذه المخاطر.

وقد سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المخاطر، التي قد تواجه المصارف الإسلامية، كما استهدفت التعرف إلى مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة مخاطرها، بالإضافة إلى أنها هدفت إلى معرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للتعامل مع مخاطرها، وقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً جوهرياً بين مخاطر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مما يتطلب توفير مجموعة من الأساليب تناسب هذا النوع من المخاطر، وتناسب الأساس العقيدية الذي قامت عليه هذه المصارف.

4- محمد عبد الحميد عبد الحي(2014)، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر المستخدمة في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية، وبناءً عليه تناولت الأطروحة موضوع إمكانية استخدام بعض تقنيات الهندسة المالية المطبقة في البنوك التقليدية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن التقنيات المستخدمة في البنوك التقليدية تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية لتناسب مع طبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي، وقد تم تقديم آلية تفصيلية لكيفية تطبيق هذه التقنيات المعدلة على بيانات مالية فعلية لبنوك إسلامية، وبما يتناسب مع خصائص وطبيعة كل تقنية.



الفصل الأول: التأصيل النظري للهندسة المالية
الإسلامية ومنتجاتها.

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية لا تختلف عن التقليدية من حيث الجوهر وهو الحث على الابتكار بالاعتماد عليه في خلق أدوات جديدة تتوافق مع التغيرات في الأسواق المالية، بل تختلف عنها من حيث الوسيلة أن تكون شرعية، ومن حيث الهدف أن تحقق المصلحة العامة، ويتم التعرف إلى ذلك أكثر من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تاريخ الهندسة المالية الإسلامية

من حيث الواقع فالصناعة المالية الإسلامية وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهرة، وربما كان توجيه النبي صلى الله عليه وسلم لبلال المازني رضي الله عنه، حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له صلى الله عليه وسلم " لا تفعل بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيباً"¹ إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية، لكن الملاحظ إن الشريعة الإسلامية لم تأتي بتفصيل هذه الحلول وإنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية، وهذا يتفق مع القول بأن الأصل في المعاملات الحل إلا ما عارض نصاً أو حكماً شرعياً ثابتاً، وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما على العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد² كما يمكننا من خلال تتبع التاريخ الإسلامي الوصول إلى انه تم استخدام الهندسة المالية في كثير من المعاملات المالية، ومن أمثلتها ما أجاب به الإمام محمد بن الحسن الشيباني حسين سئل عن مخرج للحالة التالية:

إذا قال شخص لآخر اشتر هذا العقار مثلاً، وأنا اشتريه منك وأرجحك فيه، وخشى إن اشتراه ألا يشتريه منه من طلب الشراء، فقال الإمام: المخرج أن يشتري العقار مع خيار الشرط له، ثم يعرضه على صاحبه فإن لم يشتريه فسخ العقد ورد المبيع.

فقيل للإمام الشيباني: أرايت إن رغب صاحبه من طلب الشراء، في أن يكون له الخيار مدة معلومة؟

فأجاب: المخرج أن يشتري مع خيار الشرط لمدة أكبر من مدة خيار صاحبه، فإن فسخ صاحبه العقد في مدة خياره استطاع هو الآخر أن يفسخ العقد فيما بقي من المدة الزائدة على خيار صاحبه³. إن الحل أو المخرج التي أشار إليها الإمام الشيباني رحمه الله هي هندسة مالية بالمعنى الحديث للمصطلح وهي حلول مبتكرة للمشاكل المالية التي كانت تواجه الأفراد خلال تلك الفترة، بل وتستخدم هذه الحلول إلى يومنا هذا.

¹ رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم الحديث 2089، ص 467.

² إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المنشورة للتدريب، الكويت، ديسمبر 2000، ص 9.

³ أحمد بن علي السالوس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 11.

المطلب الثاني: تعريف الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها

لم ترد تعاريف كثيرة للهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية

إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي إلا أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التمويلية والاستثمارية من الظلم واكل أموالهم بالباطل، ولتحقيق الصالح العام.

من هذا المنطق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف"¹.

وهذا التعريف للهندسة المالية الإسلامية يشترط في الأنشطة التي تتضمنها الهندسة المالية من إبتكار وتطوير الأدوات والآليات والحلول التمويلية أن تكون في إطار الضوابط الشرعية. وإنطلاقاً من التعريف السابق يمكننا القول بأن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

-إبتكار أدوات مالية جديدة؛

-إبتكار آليات تمويلية جديدة؛

-إبتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تهدف الهندسة المالية الإسلامية كما التقليدية إلى خلق منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القائمة، غير أن الهندسة المالية الإسلامية تنفرد بخاصيتين يمكن اعتبارهما من القيود التي تضبط عمليات الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية، ندرجها فيما يلي:²

¹ - فتح الرحمان علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية، مدخل الهندسة المالية الإسلامية مجلة المصرفي، العدد 26، 2002، بنك السودان، ص 01.

² - إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 15-16.

✓ **تحقيق المصادقية الشرعية:** يقصد بها توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الخلافات الفقهية حول المنتج، وهذا يعني انه من الواجب الوصول إلى أكبر قدر من المنتجات التي تخلو قدر الإمكان من الجدل الفقهي وتحترم ضوابط المعاملات في الاقتصاد الإسلامي.

✓ **تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** والمقصود بها هو تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات، يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات .

وحتى يحقق المنتج الإسلامي جانب الكفاءة الاقتصادية، يتوجب على المهندس المالي دراسة الاحتياجات التمويلية والاستشارية بدقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين الإحتياج الحقيقي والتمويل التقليدي، ليؤدي في النهاية إلى الوصول إلى تشكيلة متنوعة من المنتجات التي تتيح إمكانية تلبية مختلف الرغبات وبالتالي حل المشكلات التمويلية.

ومن خلال الخصائص السابقة تجدر الإشارة لأهم الفروق بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية

جدول رقم 1: الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية

أوجه الاختلاف	الهندسة المالية الإسلامية	الهندسة المالية التقليدية
ضرورة الإنضباط بالحوافز الإسلامية	الإنضباط بالنظم الإسلامية أكبر حافز للتدين هو عميق لدى المسلمين ومن شأنه ان يجد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصحيحة	الإنضباط بالنظم غير الإسلامية أقل ولا تملك حوافز ذاتية للإلتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية وبمجرد بروز فرصة للربح كان في الالتفاف عليها.
إنضباط الأحكام الشرعية	وجود أحكام شرعية أكثر إحكاماً وإنضباطاً وتناسقاً	وجود أحكام بشرية أقل إنضباطاً من تلك الشرعية
تحقيق المصلحة	تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها	لا تفرق بين المصلحة الجزئية والكلية

المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المنشورة للتدريب، الكويت، أبريل، 2004، ص 11.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الهندسة المالية الإسلامية

للهندسة المالية الإسلامية أهمية بالغة سواء للإقتصاد أو للمجتمع، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف، المتمثلة كما يلي:

الفرع الأول: أهمية الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهمية الهندسة المالية الإسلامية فيما يلي¹:

- إستعمال المنظومة المعرفية للإقتصاد الإسلامي، وذلك عن طريق البحث والتطوير في علم الهندسة المالية، وبالتالي مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية والإستفادة منها، مما يؤدي إلى رفع الحرج والمشقة على جمهور المتعاملين المسلمين الذين يتعاملون بالمنتجات التقليدية؛

- يساعد علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الإطارات الإدارية التي يطلبها العمل المالي والإسلامي والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المالية الإسلامية؛

- إبتكار منتجات مالية جديدة تتماشى مع حاجات العملاء والمتعاملين الإقتصاديين الحاليين في إطار الإلتزام بالحلال، والخروج عن نطاق استخدام المنتجات المالية الموجودة والتي تم صياغتها إستجابة لحاجات معينة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية وبالتالي ضمان إستمرارية النظام المالي ككل مع إستفادة كل أجزائه؛

- حاجة البنوك الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية لإدارة سيولتها بصورة مريحة؛

- إكتساب المؤسسات المالية الإسلامية القدرة على المنافسة للمؤسسات التقليدية، فوجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها فرض تحديا على الإقتصاد، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول إقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الإقتصاد المعاصر، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية.

الفرع الثاني: أهداف الهندسة المالية الإسلامية

للهندسة المالية الإسلامية أهداف كثيرة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- المساهمة في إنعاش الإقتصاد، وذلك بمشاركة ممن ترك المشاريع بسبب مخالفتها للشرع؛

- المساعدة في تطوير الأسواق المالية المحلية والعالمية، من خلال الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة؛

- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية، وتمتاز بالمصداقية كبديل شرعي للمنتجات المالية المحرمة؛

¹ - سعاد يوسفوي وعبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية في إبتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 121 .

- تحقيق الحصول على الإعتبار والتقدير من قبل بعض المؤسسات الدولية؛

- منافسة المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية، عن طريق أدوات وآليات وحلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية، عن طريق توسيع الفرص الإستثمارية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على المعاملات وعمولات الوساطة والسمسرة، وتتميز هذه الكفاءة الاقتصادية بموافقتها للشريعة الإسلامية؛

- إيجاد المؤسسات المصرفية الخالية من المخالفات الشرعية، التي تمكن من تنفيذ معاملات المسلمين وفقا لمعتقداتهم الدينية.

المطلب الرابع: أسس الهندسة المالية الإسلامية

يمكن تفصيل الأسس التي تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية إلى أسس عامة وأسس خاصة كما يلي:

الفرع الأول: الأسس العامة:

من بين الأسس العامة نذكر ما يلي:¹

1. تحريم الربا والغرر:

تعتبر قاعدة تحريم الربا مهمة تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية، بحيث أن فساد العقود في المعاملات التي يرجع أساسا إلى الربا والذي يقصد به الزيادة على رأس المال، والغرر والذي يعني ما كان على خطر الحصول، أو ما كان مستورا عاقبة.

2. حرية التعاقد:

والمقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، هو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع، وحرمة ما كان يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي، فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد

¹ عبد الكريم فندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، مجلد 20، العدد 2،

العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع اليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعاقدة مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها¹.

3. التسيير ورفع الحرج:

تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية هنا في تطوير العقود التقليدية أو إيجاد البدائل لها، والتي يجب أن تكون بدون مشقة أو حرج، والمراد من الحرج الضيق، لأنها تقيد الأفراد والمتعاملين بالعقود القديمة فيه حرج وتضييق عليهم، بالإضافة إلى أنها لا تفي بكل احتياجاتهم وهي متنوعة ومتزايدة.

4. الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسلة):

إن مبدأ المصالح لا يؤدي إلى المفساد، بالإضافة إلى أن المصالح المرسلة تختلف باختلاف أحوال الشخص الواحد، فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكماً يناسبها، فذلك يؤدي إلى تناقضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك محرم شرعاً، أي الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بالغائها.

5. التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:

تكمن أهمية هذا المبدأ في ضمان المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية، والنهي هنا ينصب على ما كان بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصولتها بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليهما بمقياس البيعة الثالثة، مقبولة شرعاً لم يكن هناك حاجة للبيعتين.

الفرع الثاني: الأسس الخاصة

توجد أربعة مبادئ أو أسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية يمكن تلخيصها كما يلي:

- الإفصاح حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة والمطورة من أجل سد جميع الثغرات لكيلا تحيد عن هدفها الأساسي؛

- الوعي بالسوق وبأحواله من قبل القائم بالتطوير والإبتكار؛

- الإلتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل: بيع العينة،

الربا والغرر؛

¹ - محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977، ص 232-233.

- المقدرة ونقصها وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.

خلاصة المبحث

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عملية التعميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة التي من خلالها يتم معالجة المشكلات المالية والاقتصادية وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وتتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص عن الهندسة المالية التقليدية فهي تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادي.

المبحث الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

الصناعة المالية الإسلامية كونهما صناعة ناشئة مقارنة بنظيرتها التقليدية، تعد في أمس الحاجة إلى عمليات التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية، وفي هذا المبحث تم التطرق إلى مفاهيم تخص هذه المنتجات بالإضافة إلى أهم أنواعها ومناهج وأساليب تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص منتجات الهندسة المالية الإسلامية

تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة ومنتجات مالية جديدة تجمع بين موجبات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، لذا تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة.

الفرع الأول: تعريف منتجات الهندسة المالية الإسلامية

هي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة، على شكل عين أو منفعة للعملاء، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني في التعاقد لتشمل التسويق ومتابعة العميل والتعرف على احتياجاته ومحاوله المواءمة بينها وبين حقوق المؤسسة ومصالحها، وبالنسبة للمؤسسات الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانب آخر هو الضوابط الشرعية¹.

ويختلف المنتج المالي الإسلامي عن نظيره التقليدي من حيث اختلاف المعاملة وتركيبية المنتج واحتساب الربحية، فالثاني يعتمد على إقراض مبالغ مادية، أما الأول فيتركز على شراء أصل ويبيعه للعميل، كما أن المنتج المالي الإسلامي يتميز بالإبداع ويحل الكثير من المشكلات وله طريقة عمل محددة، ويتم إخضاعه للتقنية من خلال الأجهزة والبرمجيات.

الفرع الثاني: خصائص منتجات الهندسة المالية الإسلامية

تهدف صناعة الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تتميز بالخصائص التالية:

¹ - عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد9، 2009، ص 223.

1. المصادقية الشرعية: يقصد بها أن تكون المنتجات الهندسة المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى وصول الحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع¹.

ومن هنا تبرز أهمية المنتجات الإسلامية المنضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية، فهي ترجمة عملية للقيم والمثل التي جاء بها الإسلام، إذ بدونها تظل الأدوات المالية جوفاء لا رصيد لها من الواقع، ويظل الواقع رهنا للأطماع الشخصية والنزعات الأنانية².

2. الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مماثلة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية، وهي الكفاءة الاقتصادية والتي تعني "استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام، وإنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات تتيح أقصى درجات الإشباع للحاجات، فامتلاك هذه الخاصية ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بنظيراتها التقليدية، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية من خلال المشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.

3. الابتكار الحقيقي بدل التقليد:

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في منتجات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية له طبيعة تعاقدية وخصائص تميزه عن غيره من المنتجات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية الإسلامية هي ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للإبتكار.

¹ سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 17.

² حمزة علي، نجدة عبد الرحمان، الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، 8.9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 12.

المطلب الثاني: مناهج وأساليب تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

يمكن أن يكون للهندسة المالية الإسلامية عدة مداخل، وهي تتعدد تبعاً للطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الهندسة، لكنها في الغالب الأعم لا تخرج عن المنهجين التاليين¹:

الفرع الأول: منهج المحاكاة

والذي يعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة من منتج الهندسة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.

وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تثير الكثير من الجدل، فإن المنهجية التي تتبعها، قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية.

وإذا كان من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائدة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع، فإن سلبياتها كثيرة منها:

✓ أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، يجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة، بل وتصبح تلك الضوابط عبئاً وعائقاً أمام المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضافة، بل مجرد تكلفة إضافية، ومن الطبيعي فهذه الحالة أن تحمل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها؛

✓ المنتجات المالية التقليدية تناسب الهندسة المالية التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، وبالتالي فإن محاكاة هذه المنتجات يستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية، بحيث تصبح الهندسة المالية الإسلامية في النهاية عانى من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الهندسة المالية التقليدية؛

✓ أي منتج للهندسة المالية التقليدية هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة، فمحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها، يجر الهندسة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها وهو ما يجعلها مهددة بأن تفقد شخصيتها وتصبح تابعة بالجملة للهندسة المالية التقليدية، وبذلك فإن كل الأمراض والمشكلات التي تعاني منها هذه الأخيرة ستنتقل بدورها إلى الهندسة المالية

¹ - خنيوة محمد الأمين وحنان علي موسى: "منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير"، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2016.

الإسلامية، فبدلاً من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم، يصبح للأسف مجرد صدى وانعكاس لهذه المشكلات.

وما سبق لا يعني إن جميع المنتجات التي تقدمها الهندسة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

الفرع الثاني: منهج الأصالة والابتكار:

المدخل الثاني لتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة ومبادئ الشرع الإسلامي.

هذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء، والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لهندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية¹.

لا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية [التكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية التطبيق، ثم بعد ذلك تنخفض]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الهندسة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.

ولضمان نجاح هذين المنهجين في تطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية ينبغي الاجتهاد في تقوية وسلامة البنية التحتية لها، من خلال العمل على تنفيذ عدد من المشاريع والقيام بمجموعة من الإجراءات التي تعود بالنفع والفائدة على المنتجات المالية الإسلامية بشكل عام ونذكر منها:

- تأسيس مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هذه المراكز: مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي (مع العملاء والجمهور)، ومركز اعتماد التدريب المالي الإسلامي، ومركز المنتجات المالية الإسلامية، ومركز المعلومات والدراسات المالية، بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون المرجعية العليا؛

- إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي ولتوحيد الفتاوى؛

- إعادة وتأهيل الإطارات اللازمة والتي تجمع بين الجوانب الفقهية والاقتصادية؛

¹ - عبد الحلیم غریب، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 234-235.

- خلق البيئة المناسبة داخل المؤسسات المالية للتطوير والإبتكار عبر تحفيز الموظفين وخلق ثقافة الإبداع والإبتكار؛

- تطوير سياسات تسويق المنتجات المالية الإسلامية، لإشباع إحتياجات المسلمين وغير المسلمين.

المطلب الثالث: أنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية

لقد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي الإحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين مع المصارف الإسلامية، لقد كانت هذه المنتجات متنوعة بين منتجات أصيلة تم استنباطها من مختلف كتب الفقه لتعكس جذور المالية الإسلامية المتوافقة وضوابط المعاملات المالية التي أفرزها آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، كما نجد المنتجات الأخرى التي تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية، مع إضفاء الصبغة الشرعية عليها، وتكييفها وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق بذلك نفس الأهداف التي ترمي إلى المنتجات التقليدية.

الفرع الأول: المنتجات التمويلية

1- التورق المصرفي:

يعرف التورق على انه: " تملك أصول بضمن مؤجل ثم بيعها بضمن حال لغير من إشتريت منه، والتورق نسبة إلى الورق، سمي بذلك المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة إنما يقصد الورق وهو الفضة، أي أنه يريد النقود لا السلعة فالتورق آلية تمويلية يتمكن عن طريقها المتورق [طالب النقود] من شراء سلعة بضمن مؤجل، ثم يقوم ببيعها بضمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشتريت منه قبلاً¹، " وهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالياً، على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه بالنفع والفائدة على المنتجات المالية الإسلامية بشكل عام، ونذكر منها:

- ✓ تأسيس مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومن هذه المراكز، مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي [مع العملاء والجمهور]، ومركز اعتماد التدريب المالي الإسلامي، ومركز المنتجات المالية الإسلامية، ومركز المعلومات والدراسات المالية، بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون المرجعية العليا؛
- ✓ إنشاء مراكز البحث والتطوير تشترك في رأسماله جميع المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية؛

¹ - سلمى حشايشي، وهيبة ضامن، مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الإسلامي مع مضمونه الداخلي التورق المصرفي نموذجاً، المؤتمر الدولي حول، منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، سطيف، الجزائر، أيام 5-6 ماي، 2014، ص، 116.

✓ خلق البيئة المناسبة داخل المؤسسات المالية للتطوير والابتكار عبر تحفيز الموظفين وخلق ثقافة الإبداع والابتكار؛

✓ إعادة وتأهيل الإطارات اللازمة والتي تجمع بين الجوانب الفقهية والاقتصادية؛

✓ تطوير سياسات تسويق المنتجات المالية الإسلامية، لإشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين

✓ إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهد الجماعي ولتوحيد الفتاوى.

أما التورق المصرفي الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها عميل المصرفي الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالاً لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل.

2- الإجارة الموصوفة في الذمة:

تعتبر الإجارة الموصوفة في الذمة من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة، وقد عرفت على أنها من العقود: " التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام - بصفات السلم- سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالحياطة والتعليم وليس شرطاً فيها أن يكون المؤجر مالكاً للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون قادراً على تملكها للتنفيذ¹.

فالإجارة الموصوفة في الذمة عقد يلتزم بموجبه المؤجر بتقديم منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالحياطة والتعليم وليس شرطاً أن يكون المؤجر مالكاً للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون قادراً على تملكها للتنفيذ.

3- شهادات الإيداع القابلة للتداول:

تعتبر شهادات الإيداع للتداول أوراقاً مالية تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضارباً بها، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

يساهم هذا النوع من الشهادات المصرفية في:²

¹ بدر الحسن القاسمي، الإجارة الموصوفة للخدمات غير المعينة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي، 3 جويلية 2009، ص 34.

² أشرف محمد دوابة، شهادات الاستثمار القابلة للتداول، رؤية إسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 976.

- ✓ توفير مصدر تمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تخليص المصارف الإسلامية من عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل، والتي تمثل عبأً على صافي الأرباح بالنسبة للودائع المشغلة، وذلك من خلال ربط الموارد بالاستخدامات؛
- ✓ تحقيق رغبة أصحاب الأموال في توافر القدرة على استرداد أموالهم في آجال قصيرة دون أن يؤثر ذلك على قدرة المصارف الإسلامية في توجيه هذه الأموال إلى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل؛
- ✓ تتيح لأصحاب الأموال فرصة اختيار النشاط المناسب لرغبتهم؛
- ✓ تتيح لحاملها ميزة المرونة نظراً لقابليتها للتداول، وهو الأمر الذي يحقق التوافق بين آجال الاستخدامات وآجال الموارد؛
- ✓ تساعد على توفير أسواق مالية إسلامية إذا تم استخدامها على نطاق واسع.

الفرع الثاني: المنتجات المالية المشتقة

1- الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط:

لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

- **خيار شرط:** حيث يدخل الشخص في العقد اللازم [البيع أو الإيجار أو الاستصناع]، ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يأمل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار¹.
 - **بيع عربون:** يعتبر العربون جزءاً من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضاً عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقاً للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.
- وتجدر الإشارة إلى أن بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك الأصل في حالة تمام العقد، أو خسارة المبلغ المدفوع مقدماً في حالة العكس، إلا أن بيع العربون يختلف عن الخيار في أنه لا يستخدم من أجل الاستفادة من

¹ عبد الستار أبو غدة، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 19/18/2009، ص 7.

فروق أسعار الأصل المالي، بل من اجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به على انه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء، وإلا فإنه يخسر العربون¹.

2- المستقبلية في إطار عقد الإستصناع:

وقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس الإستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الإستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنع من خلال دفعات محددة لآجال معينة، كما أشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفاً دقيقاً [كماً ونوعاً] على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة².

3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

لقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بضمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفاً مضبوطاً إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين³.

الفرع الثالث: المنتجات المالية المركبة

لقد تمت هندسة منتجات مالية تقوم فكرتها على دمج صيغتين أو أكثر من صيغ التمويل والاستثمار التي يتركز عليها نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وامتدت هذه الهندسة حتى للصكوك الإسلامية من خلال تركيب نوعين أو أكثر منها لتعطي منتجاً مالياً مستحدثاً، ونعرض فيما يلي بعض هذه الأنواع:

1- بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة:

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

✓ يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصته المصرف في حساب المشارك؛

✓ يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية؛

¹ سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011، ص 92.

² عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "مستقبلية مقترحة متوافقة مع الشريعة"، مقال في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 15، 2003، ص 41.

³ كمال توفيق حطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 2005، ص 26.

✓ الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق، وهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المراجعة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة ويكون أيضاً مكماً لعمل التجار وليس متنافساً لهم.

2 - المغارسة المشتركة:

تقوم فكرة هذا النموذج على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد، يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأراضي، وحصولهم على جزء من المحصول، وكذا جزء من الأشجار، ومن شروطها:¹

- ✓ تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها؛
- ✓ يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأراضي للمصرف؛
- ✓ يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأراضي المملوكة.

3- المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة:

تقوم المغارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمار.

وتعتبر المغارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى، ذلك أنها تساهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.²

الفرع الرابع: الصكوك الإسلامية

لقد ساهمت عمليات التصكيك الإسلامي في توفير كم هائل من الصكوك الإسلامية على الساحة المالية، وتختلف هذه المنتجات باختلاف صور وأساليب التمويل والاستثمار التي تمارسها مختلف المؤسسات المالية الإسلامية.

¹ - فارس مسدور، التمويل الإسلامي، من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 200.

² - فارس مسدور، التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 200، 201.

وقد عرفت صكوك التمويل الإسلامي من قبل هيئة المحاسبة والمواجة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"¹.

1- خصائص الصكوك الإسلامية:

وتتمثل خصائص هذه الأنواع من المنتجات المالية في أنها:²

- ✓ عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها في الأصول الصادرة بموجبها.
- ✓ يتم تداول الصكوك بناءً على الشروط والضوابط الشرعية للتداول الأصول والمنافع والخدمات التي مثلها.
- ✓ يعطي لحامله من الربح إن وجدت.
- ✓ يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة
- ✓ تخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة يتم تحديدها مستقبلاً.
- ✓ يستند على عقد شرعي يوطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك.
- ✓ انتفاء ضمان المدير [المضارب أو الوكيل أو الشريك].

2- أنواع الصكوك الإسلامية:

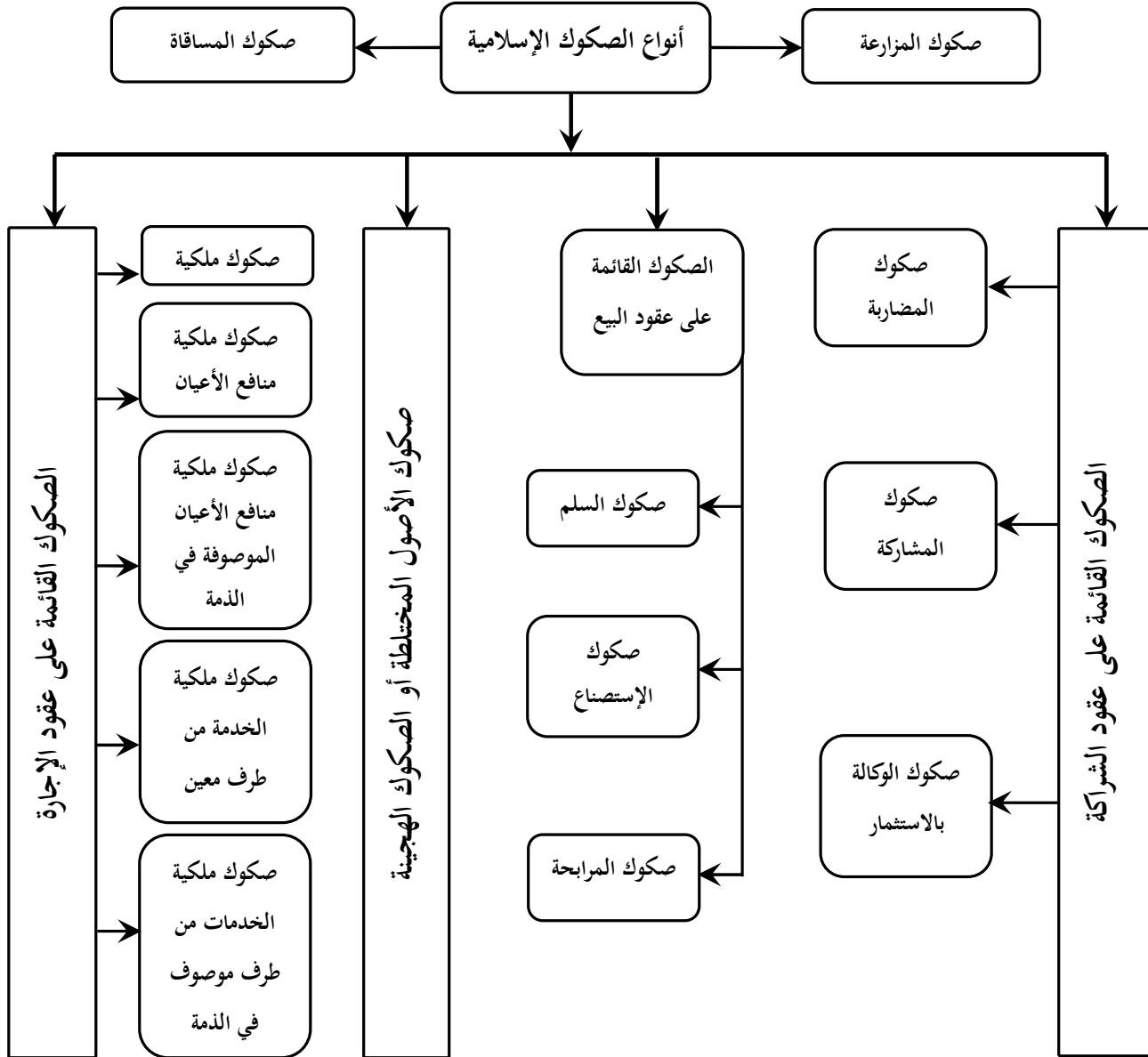
بحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإنه يوجد نحو أربعة عشر نوعاً من إصدارات الصكوك الإسلامية³، وتختلف هذه المنتجات باختلاف صور وأساليب التمويل والاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية، كما نجد منها ما هو قابل للتداول في الأسواق المالية والبعض الآخر غير القابل للتداول وهي الصكوك القائمة على المديونية كالسلم والإستصناع والمراحة، وأنواع هذه الصكوك ممثلة بالشكل الموالي:

¹ - كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي، 3 جوان 2009، ص 7.

² - فتح الرحمان علي محمد الصالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، جويلية 2008، ص 17.

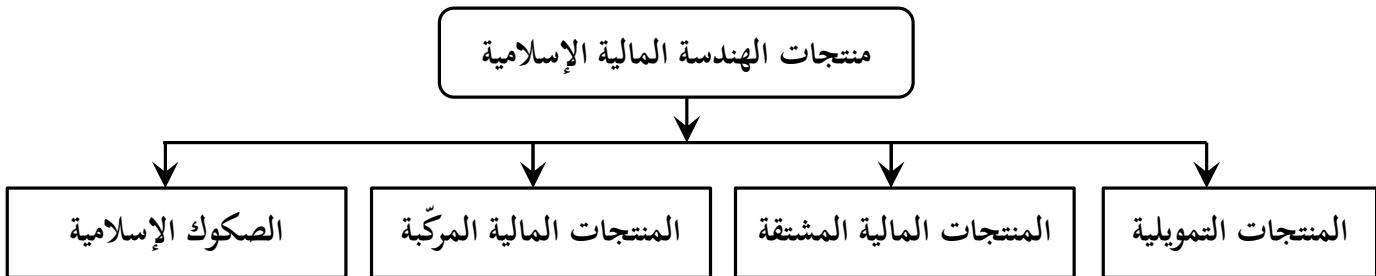
³ - فتح الرحمان علي محمد الصالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، مرجع سابق، ص 17.

شكل رقم 1: أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي، 3 جوان 2009، ص 13-15.

شكل رقم 2: أنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: لامية لعلام، هاجر سعدي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار المنتجات المالية الإسلامية - العقود المالية

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

فرضت التغيرات الجذرية والسريعة التي شهدها العالم الاقتصادي في الفترة الخيرة ضغوطاً تنافسية حادة، غير متكافئة، خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية، التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن لها البقاء والاستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة وحجماً، وقد انتهت إلى أنه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة وعلى تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية من جهة أخرى، لذا فبالرغم من التطور الذي عرفته الهندسة المالية الإسلامية، إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها، ومنها¹:

1. الافتقار إلى الكليات ذات الكفاءات والإطارات المؤهلة

يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلاً خاص وكفاءات إدارية تلم بالكفاءة الاقتصادية وموجهات الشرع الحنيف ومما لا شك فيه إن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديداً منا حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو النظام المالي الإسلامي.

2. الافتقار إلى البحث والتطوير

أظهرت التقارير السنوية لأكثر 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية، من أجل البحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث في المنتجات الإسلامية.

3. غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد

تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي بتحمل تكاليف التطوير الباهضة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاح هذا المنتج المطور أو المبتكر نجد المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والاستفادة منه، دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف، وهذا ما يشبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار.

4. ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية

تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.

¹ - علي موسى حنان، محمد الأمين خنيوة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 22-23.

5. المصدقية والثقة

فهناك من يرى في الصناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وموطناً لغسيل الأموال، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات الإدارية والتي تؤثر على مصداقيتها.

6. المنافسة وكفاءة التكلفة

يمثلان هذان العاملان تحديان مهمان للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية، إضافة إلى مشكلة أخرى وهي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية

7. التسويق

من غير المستغرب أن نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضعيفاً لمحدودية التوعية بالتمويل الإسلامي سواء على مستوى عامة الناس أو ما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية، وكذلك بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي، سيبقى العملاء بعيداً عن تناول المنتجات الإسلامية.

8. عدم تأطير القوانين

✓ عدم اكتمال التنظيم الملائم للعصر، بالرغم من الشراء الذاتي لمنابع العمل المصرفي في الإسلامي؛
 ✓ عدم مواكبة آلية ضبط الالتزام الشرعي من حيث الكم أو الكيف نظراً للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآلية سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية أو إدارات التدقيق الشرعي أو المراجعين الخارجيين؛
 ✓ تحدي قوانين البيئة الخارجية حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تعارض مع التزامه الشرعي.

9. تحدي المعايير المحاسبية

حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقاق بعض المعايير المحلية والتي لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت المصارف الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التمليكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة، ومن خلال عرض التحديات نستنتج وجوب مراعاة متطلبات من قبل الهندسة المالية الإسلامية¹

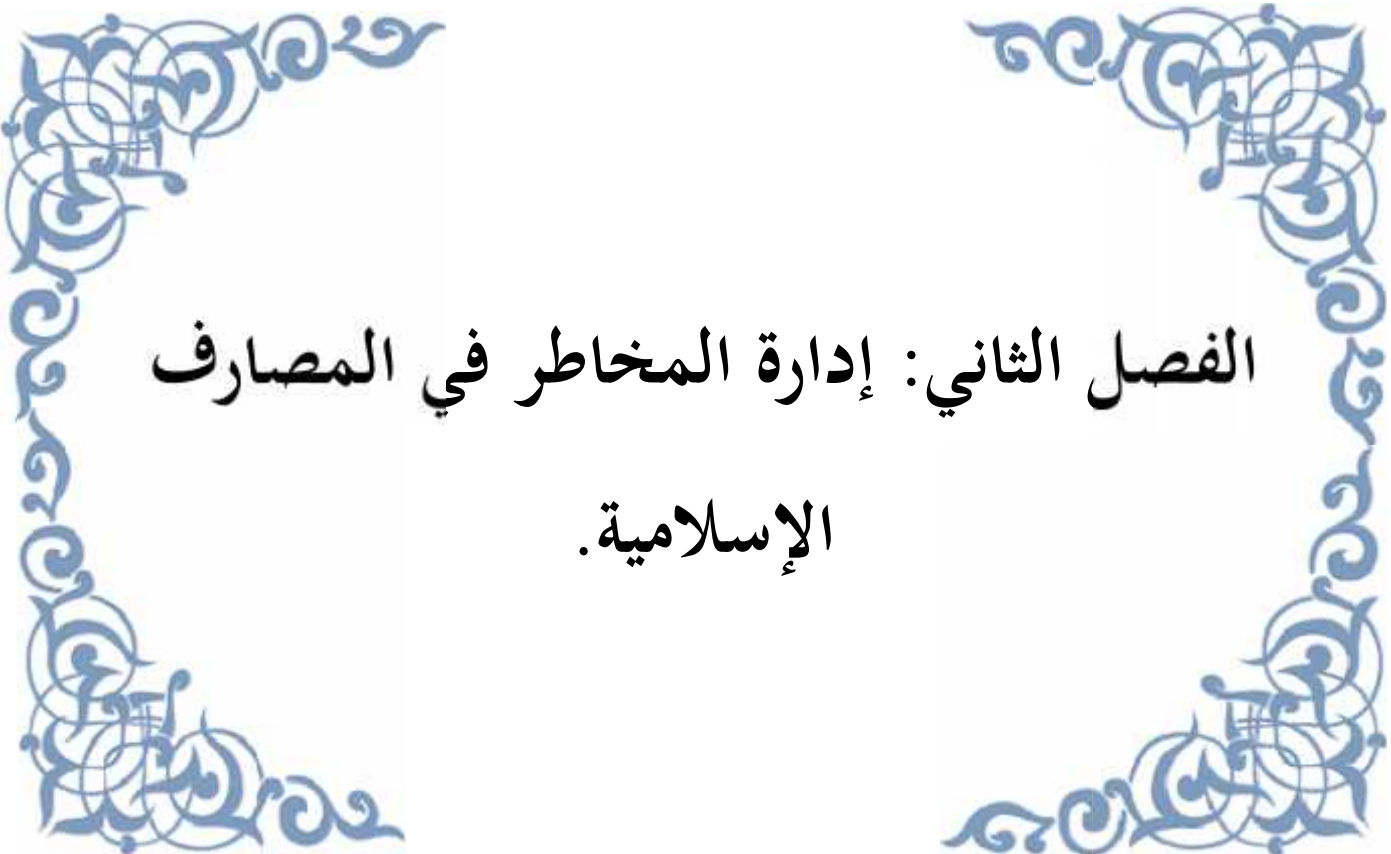
¹ - عبد الحلیم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 18.

خلاصة المبحث:

قد تبين من خلال هذا المبحث أن المنتجات المالية الإسلامية تتنوع بشكل كبير لتشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق منهج الشرع الحنيف.

وما لم تنتهج الأسواق المالية الإسلامية نهجاً واضحاً في سبيل تطوير صناعة الهندسة المالية الإسلامية وربطها بمنتجات تراعي الشريعة الإسلامية، معتمدة في ذلك على المعاملات التي أوردها الفقهاء حيث أن تسعى إلى تحقيق المعادل الصعبة في تطوير منتجاتها لكي تجد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة لحل المشاكل الاقتصادية والمالية، لكنها تبقى أسيرة التقليد والمحاكاة لمنتجات الهندسة المالية التقليدية.

ومن هنا يبرز أمام الأسواق المالية الإسلامية تحدي كبير في المحافظة على المكاسب المحققة من خلال مسيرتها وهو المسؤولية عن بقاء واستمرارية النظام المالي الإسلامي ككل، من خلال استيعاب منتجات جديدة في الصناعة المالية ولا يتحقق لها ذلك إلا من خلال الأخذ بالهندسة المالية الإسلامية.



الفصل الثاني: إدارة المخاطر في المصارف

الإسلامية.

المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية.

إن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية حديثة العهد مقارنة بالمصارف التقليدية، جاءت تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية التي ترغب في استثمار أموالها وفق الشريعة الإسلامية بعيداً عن الربا، ودون استعمال سعر الفائدة حيث تعمل المصارف الإسلامية على جمع الأموال، والمدخرات لإعادة توظيفها بطرق شرعية من خلال عمليات بنكية، مما يساهم في استثمار الأموال، وتحقيق آفاق نمو اقتصادية، اجتماعية سليمة.

وهذا ما سيتم تناوله في المطالب الموالية:

- ✓ نشأة وتطور المصارف الإسلامية.
- ✓ مفهوم المصارف الإسلامية
- ✓ أهداف ومميزات المصارف الإسلامية
- ✓ الأساليب الاستثمارية في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

يعود ظهور تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.¹

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م،

¹ - جلال وفاء البديري محمددين، البنوك الإسلامية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 16.

ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م.

والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة¹.

ويمكن الوقوف على ما وصلته المصارف الإسلامية الآن من خلال الإحصائية المختصرة التالية والتي أعدها شركة مكنزي أندكو للاستثمار مؤخراً:

- ✓ حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ أكثر من 750 مليار دولار؛
- ✓ أصول المصارف الإسلامية مجتمعة بلغ أكثر من 265 مليار دولار؛
- ✓ استثمارات المصارف الإسلامية 450 مليار دولار؛
- ✓ معدل نمو استثمارات المصارف الإسلامية يبلغ 23 % سنوياً؛
- ✓ الودائع المصرفية الإسلامية لدى المصارف الإسلامية بلغت أكثر من 200 مليار دولار؛
- ✓ يوجد حالياً أكثر من 270 مصرفاً إسلامياً في العالم وقد يكون الرقم قد بلغ 300 مصرفاً إسلامياً حسب قول للدكتور محمد عبد الحليم عمر في الأزهر؛
- ✓ يزيد عدد النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية التقليدية على 300 نافذة؛
- ✓ ستكون المصارف الإسلامية مسؤولة عن إدارة نصف مدخرات العالم الإسلامي خلال العشر سنوات المقبلة؛
- ✓ تم إنشاء مؤشرات مالية في البورصة الأمريكية للأسواق المالية الإسلامية عام 1999 مثل مؤشر دوجونزو مؤشر ايفاننشال نيمز؛
- ✓ في منطقة الخليج العربي وحدها تتولى المصارف الإسلامية إدارة مدخرات بقيمة 60 مليار دولار أمريكي؛
- ✓ أصدرت 20 دولة حتى الآن قوانين خاصة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي وهناك دول حولت النظام المصرفي فيها بالكامل إلى نظام مصرفي إسلامي مثل السودان وإيران وهناك دول أخرى تستعد لذلك حسب ما نشر في بعض مواقع الانترنت مثل السعودية؛

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط 3، 2009، ص 202.

✓ العائد على الأصول في المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليج العربي 2.45% مقابل 1.61% في البنوك التقليدية حسب دراسة معهد الدراسات المصرفية هناك¹.

المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية.

عرف المصرف الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية، تزاوُل أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

كما انه (منظمة إسلامية تعمل في مجال العمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنمية وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام).

تقوم المصارف الإسلامية على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذ وعطاءً وبالشكل الذي تخدم من خلالها إعمالها ونشاطاتها المختلفة².

✓ فالمصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي³.

✓ هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.

✓ فالمصارف الإسلامية تنطلق ابتداءً من نظرة الإسلام للمال التي تقوم على أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيهه إلى ما يرضى الله... في خدمة عباد الله فليس الفرد حراً حرة مطلقاً يفعل في ماله ما يشاء لأن يده يد عارضة والملكية الحقيقية هي الله تعالى.

لذا يمكن القول بأن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 43.

² - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية، دار وائل للنشر، ط2، ص 90.

³ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 42.

المطلب الثالث: أهداف ومميزات المصارف الإسلامية

الفرع الأول: مميزات المصارف الإسلامية

طالما أن المصارف الإسلامية تنطلق في تأديتها لأعمالها من نظرة الإسلام للمال وتلتزم بأحكامه فلا بد أن يؤدي بها هذا الالتزام إلى التميز عن المصارف التقليدية لأنها تختلف عن تلك المصارف من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلاف واضحاً مما يترتب عليه اختلاف عن تلك المصارف من حيث الغاية والهدف ومن أهم ما تتميز به المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية¹:

- 1- استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً؛
- 2- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال؛
- 3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛
- 4- تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالفة الخالق عز وجل؛
- 5- تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فيما بينها أو بين الدول الإسلامية ودول العالم؛
- 6- إحياء نظام الزكاة؛
- 7- المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات؛
- 8- عدم إسهام هذه المصارف وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم.

رغم أننا لا نرى كثيراً من هذه الأهداف والمميزات في المصارف الإسلامية القائمة حالياً لأسباب، كثيرة أهمها الاعتماد الكبير على تمويل المراجعة للأمر بالشراء إلا أن هذه الخصائص ستوفر في هذه المصارف خاصة إذا وجدت البيئة الاقتصادية والقانونية والاستثمارية المناسبة والمنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامية القائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسة أهمها:²

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 44.

² - نفس المرجع، ص 10.

1- الأهداف الاستثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سلمية ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاداً متكاملة تتحدد معالم هذه الأهداف في النواحي الآتية:

- أ. تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية؛
- ب. تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة؛
- ج. ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية؛

د- توفير خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.

هـ- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

- و- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخل بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

2- الأهداف التنموية:

تعد من السمات الرئيسة المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة إن معنى التنمية لا بد أن تقتزن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تتوخاه المصارف الإسلامية في نظريتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين، وتعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي جمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية وبذلك فهي ترسم أهداف تمتد إلى أفاق بعيدة المدى في عملية تصحيح المسار الاقتصادي الإسلامي ومن هذا فالمصارف الإسلامية ينبغي أن تكون أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية عن طريق سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب

رؤوس الأموال وإعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، إضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمع الإسلامي.

3- الأهداف الاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلاً عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي.

إن المصرف الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل التعليم والتدريب وتقديم المنح الدراسية، ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدماً في هذا المجال وسائل عدة من أهمها:

أ. العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين؛

ب. إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية؛

ج- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول إلى رفاهية الأمة وصالحها؛

د- زيادة التكافل والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة؛

هـ- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف.¹

المطلب الرابع: الأساليب الاستثمارية في المصارف الإسلامية

تعد المصارف من بين أهم المؤسسات المالية، ولها دور أساسي في تدعيم الحركات المالية والتجارية وتطويرها شكلاً وعمقاً في الأسواق المالية كافة وفي تنمية الحياة الاقتصادية بجميع أشكالها من التجارية والصناعية والزراعية والمهنية وغيرها، فضلاً عن تقديم الخدمات والتسهيلات لتحقيق أهدافها الرئيسية، وما إن هنالك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لا تنفق وطبيعة ومبادئ، الشريعة الإسلامية وأحكامها، إذا كان لابد من السعي لإيجاد بدائل أو أساليب، تمويلية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، واستناداً للأهداف والمبادئ التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها فإن أساليب التمويل والاستثمار ينبغي أن لا يكون هدفها

¹ محمود حسن أصوان، مرجع سابق، ص 111.

الإسمي تحقيق الأرباح فقط، وإنما لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتنمية أيضاً، وفيما يأتي عرض لهم أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفرع الأول: الاستثمار بالمضاربة

تعدّ صيغة المضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ أن هذه الصيغة تتميز بكفاءة وفاعلية عالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها¹.

والمضاربة هي شركة بين العمل ورأس المال يتفقان على اقتسام الأرباح عند تحقيقها بنسبة محددة أما في حالة الخسارة فيخسر العمل جهده ويخسر صاحب رأس المال ماله، وتكون الأطراف المشتركة في أسلوب المضاربة هي (المدخرون، المصرف، والمضاربون)، إذ يلعب المصرف دور الوساطة المالية فيكون مضارباً بالنسبة للمدخرين من جهة، ويكون صاحب المال بالنسبة للمضاربين هنا جهة أخرى.

الفرع الثاني: الاستثمار بالمشاركة

تستخدم المصارف الإسلامية أسلوب التمويل بالمشاركة بصفته أسلوباً فعالاً ومميزاً مقارنة بما تقوم به المصارف التقليدية، وتقوم هذه الصيغة في التمويل على أساس اتفاق بين المصرف الإسلامي وطالب التمويل (صاحب المشروع) ويقدم فيه كلا الطرفين جزءاً من رأس المال وهذا فإن صيغة المشاركة تشبه إلى حد ما صيغة المضاربة ولكن ما يميز صيغة المشاركة هو اشتراك الطرفين (المصرف الإسلامي وصاحب المشروع أو صاحب طلب التمويل)، في تمويل المشروع ويتم توزيع نصيب المال من الربح على الطرفين وبحسب نسب التمويل، وفي حالة الخسارة بتحملها الطرفان وبحسب نسب التمويل أيضاً².

الفرع الثالث: أسلوب الاستثمار بالمرابحة

تعد المرابحة من أهم القنوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وبيع المرابحة هو بيع سلعة ما بما قامت به على بائعها مضاف إليه ربح متفق عليه بينهما، أما المرابحة المصرفية فهي صيغة تمويل طورها المصارف الإسلامية مبنية على صيغة العقد المذكور آنفاً إلا أنها تتضمن أيضاً الأمر بالشراء والوعد بالشراء إذ يأمر العميل المصرف

¹ - محمود حسن أصوان، مرجع سابق، ص 135.

² - نفس المرجع، ص 144

بشراء سلعة ما لنفسه ويعدده بشرائها منه بثمن مؤجل مع الربح، والمراجحة بهذه الطريقة تسمى المراجحة للأمر بالشراء، وللمراجحة شروط أساسية أهمها:¹

✓ أن يكون الثمن الأصلي معلوماً لطرفي العقد وبالأخص للمشتري الثاني، وكذلك ما يحمل عليه من تكاليف أخرى؛

✓ أن يكون الربح معلوماً سواء مقدراً أو نسبة من الثمن الأول؛

✓ لا يصح بيع النقود والمراجحة بمثلها، ولا يجوز بيع السلعة بمثلها؛

✓ أن يكون العقد الأول صحيحاً، وذلك لأن بيع المراجحة مرتبط بالعقد الأول.

وفي مجال العمل المصرفي فإن بيع المراجحة يتميز بحالتين:²

الحالة الأولى:

وهي الوكالة بالشراء مقابل أجر، فمثلاً يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة، بحيث يدفع ثمنها إلى المصرف مضافاً إليه أجر معين، مع مراعاة خبرة المصرف في القيام بمثل هذا العمل.

الحالة الثانية:

قد يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف، بعد الاتفاق مع المصرف على تكلفة شرائها ثم إضافة ربح معلوم عليها، ويتضمن هذا النوع من التعامل وعداً من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها، ووعداً آخر من المصرف بإتمام هذا البيع طبقاً لذات الشروط.

الفرع الرابع: أسلوب الاستثمار بالسلم

بيع السلم هو سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها، ولكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد وهو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فوراً أو عاجلاً وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو اجل معين، وبعد بيع السلم عكس البيع بثمن مؤجل وقد عرفه الفقهاء بأن (بيع آجل بعاجل، وللسلم أركان ثلاثة هي:³

¹ - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص 149

² - نفس المرجع، ص 152.

³ - محمود حسين الوادي، حسين محمد حسان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 246.

العاقدان: ويشمل المشتري (المسلم) والبائع (المسلم إليه)

المعقود عليه: ويشمل رأس مال السلم والمسلم فيه فالأول هو الثمن والثاني هو المبيع.

الصيغة: وهو ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه.

وهناك شروط يجب توافرها في بيع السلم هي:

1- شروط تتعلق برأس المال، وتتضمن:

أ. أن يكون رأس المال معلوم الجنس والقدر والنوع والصفات عند إبرام العقد؛

ب. أن يسلم رأس المال في مجلس العقد؛

2- شروط تتعلق بالمسلم فيه (السلعة)، وتتضمن:

أ. أن يكون من جنس معلوم؛

ب. أن يكون ديناً في ذمة المسلم إليه.

ج. أن يكون الأجل معلوماً؛

د. أن يتم تحديد مكان التسليم؛

هـ. أن يتم تحديد مكان التسليم؛

و. أن يكون معلوم النوع إذا كان للجنس الواحد أكثر من نوع؛

ز. أن يكون معلوم المقدار بالكيل أو الوزن أو العد أو غيرها.

الفرع الخامس: أسلوب الاستثمار بالإستصناع

يمكن تعريف الإستصناع بأنه: عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الآخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع ذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع إلى الصانع إما حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً ويشمل هذا التعهد كل مراحل الإنتاج ولا يشترط في الاستصناع أن يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه إذ بإمكانه ان يعهد العمل إلى جهات أخرى لتنفيذه ولكن تحت إشرافه ومسؤوليته¹.

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد حسان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 234

الفرع السادس: أسلوب الاستثمار بالإجارة

أدى التطور التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة إلى تطوير نظام النظام التمويلي المصارف التقليدية وتوسعية للتمكن من منح التسهيلات الإنمائية لرجال العمال الراغبين في الحصول على الآلات والصعدات الحديثة ومن هنا نشأت الحاجة إلى الإجارة أو التأجير لمواكبة هذه التطورات ومن ثم أصبحت الإجارة من الصيغ التي تم تكييفها شرعياً لتوائم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، وتعرف الإجارة بالاصطلاح الفقهي بأنها مع المنفعة المعلومة يعوض معلوم، ولالإجارة أربعة أركان هي العاقدان والصيغة والأجر والمعقود عليه، تصنيف الإجارة إلى ثلاثة أنواع هي:

- 1- الإجارة (التأجير) المنتهية بالتملك.
- 2- التأجير التمويلي
- 3- التأجير التشغيلي

وتعد صيغة التأجير المنتهية بالتملك هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية وهو تطبيق خاص لعقد الإجارة ويتميز بأنه ينتهي بانتقال ملكية المال المأجور إلى المستأجر فيصبح مالاً له، وهناك صيغ أخرى للتمويل في المصارف الإسلامية مثل المساقاة والمزارعة والبيع بالأجل والقرض الحسن¹.

¹ - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص 165.

خلاصة البحث:

إن المصارف الإسلامية هي عبارة عن وحدات مالية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى، تعمل في إطار الشريعة الإسلامية، هدفها الأساسي إقامة حكم الله في المال وجعله وتسخيره لخدمة أفراد المجتمع، كما تساهم هذه المصارف بفاعلية في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وفق المعايير الشرعية بطريقة عادلة ومتوازنة تركز على توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمع.

كما نستنتج أن المصرف الإسلامي أمامه العدد من أساليب التمويل التي يمكن أن يستخدمها كبديل عن أسلوب الإقراض بالفائدة الذي تمارسه البنوك التقليدية.

فالمصرف الإسلامي يمكن أن يكون مضاربا أو مشاركا وذلك بالنسبة لكل من الإستثمارات طويلة أو قصيرة أو متوسطة الأجل، وفي جميع أنواع النشاطات الإقتصادية، كما يمكنه أن يكون تاجرا من خلال قيامه بعمليات البيع المختلفة من مراجعة أو سلم أو بيع بالتقسيط أو بيع التأجيري، وذلك دائما في إطار الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

المخاطرة عنصراً ملزماً للعمل المالي والمصرفي، وهي تشمل على أنواع متنوعة من المخاطر تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وتشكل انعكاساً للبيئة التي يعمل بها بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن هذه المخاطر بكافة أشكالها ستؤثر بكل تأكيد على أداء المصرف وربحيته ونتائج أعماله، وبالتالي يتوجب على المصارف أن تكون لديها الخبرة والدراية الكافية للتعامل مع هذه المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم ومصادر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر:

1- تعريف إدارة المخاطر:

إن عبارة "إدارة المخاطر" هي مفهوم ليس له تعريف محدد ثابت مجمع عليه فكل مختص في هذا المجال قد يكون له تعريف خاص لهذا المفهوم مبني على خبرته الشخصية وتجربته بالمنظمة التي يعمل مديراً للمخاطر فيها وقد عرفت إدارة المخاطر عدة تعريفات منها:

- هي العملية التي يتم من خلالها التأكد بأن الأحداث غير المرغوبة (والمعلقة بالأمر التي يترتب عليها خسائر) لا تحدث.¹
- هي العملية التي تتركز كل ممارساتها على تخمين أو تقييم تأثير التغيرات في عوامل الخطر المختلفة على قيمة الأصول.²
- إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن يقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.³

2- مفهوم المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي:

إذا انطلقنا من نقطة أن المخاطرة هي احتمال وقوع الخسارة، فمن الواضح أن المخاطرة غير مرغوب بها في الشريعة الإسلامية، لأن تعريض المال للتلف والضياع ينافي مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته، وليس في النصوص الشرعية ما يأمر بالتعرض للمخاطر، وإنما فيها اشتراط الضمان في الربح والضمان هنا يعني تحمل

¹ حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص50.

² الراوي خالد دهب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص10.

³ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص51.

مسؤولية المال وهذه المسؤولية تابعة للملكية وليست مستقلة عنها، فاشتراط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية وهو مدلول الحديث النبوي الشريف: "الخراج بالضمان" الذي اتفق عليه الفقهاء على قبوله والأخذ به، فالمسؤولية هي المقصودة لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وتوجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي وليس المقصود التعرض للمخاطرة، فالمخاطرة هنا تابعة للنشاط الحقيقي المنتج لأنها تابعة للملكية وليست مستقلة بحيث تصبح هدفاً في ذاتها، أما الضمان المستقل عن الملكية فلا يجوز المعاوضة عليه لأنه غرر بإجماع الفقهاء، فالمخاطرة المقبولة هي التي تتبع النشاط الاقتصادي الذي يولد الثروة بخلاف المخاطرة التي تولد الثروة فهي حسارة النشاط الاقتصادي.

وهذا فرق جوهرى بين المخاطرة المقبولة وتلك الممنوعة في الاقتصاد الإسلامي.¹

الفرع الثاني: مصادر المخاطر في المصارف الإسلامية

تعرض الاستثمارات في المصارف الإسلامية لأنواع عديدة من المخاطر يمكن تصنيفها تحت تصنيفات متعددة وفق الزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى المخاطر، فإذا نظرنا إلى المخاطر من ناحية مصادرها يمكننا القول إنها تقسم إلى:

1- المخاطر الداخلية:

يقصد بها المخاطر المتعلقة بالمصرف الإسلامي ذاته وما يمتلكه من نقاط قوة وضعف ذاتية ومدى قدرته على زيادة نقاط القوة لديه على حساب نقاط الضعف، ومن أمثلة هذه المخاطر، المخاطر الناجمة عن الموارد البشرية لدى المصرف والتي يمكن أن تكون سيفاً ذا حدين، فالموارد البشرية المؤهلة والمدربة وذات الدراية النظرية السليمة والخبرة العملية الكبيرة بأسس وتطبيقات العمل المصرفي الإسلامي هي بلا شك نقطة قوة تساهم بشكل أساسي وفعال في مضي المصرف قماً نحو الأمام، أما نقص الخبرة لدى هذه الكوادر فقد يقود المصرف إلى الدخول في استثمارات تشوب مشروعيتها الشكوك أو ربما تكون غير ذات جدوى اقتصادية مما يؤثر على سمعة ومركز المصرف الإسلامي المالي في محيطه الذي يعمل فيه وهو ما قد يكون له انعكاسات سلبية على استمرارته وبقائه.

2- المخاطر الخارجية:

ويقصد بها التي لا بد للمصرف الإسلامي بها، إنها هي آتية من البيئة التي يعمل فيها المصرف الإسلامي ومن أمثلة هذه المخاطر تلك المتعلقة بالأنظمة والقوانين السائدة لا سيما أن المصارف الإسلامية تعمل في بيئة تشريعية وتنظيمية مصممة لتناسب مع العمل المصرفي التقليدي، الذي يختلف تماماً عن العمل المصرفي الإسلامي،

¹ - سامي إبراهيم السويلم، التحوط من التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 62-63.

وبالتالي فإن هذه البيئة التشريعية والتنظيمية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، فعمل سبيل المثال لا تستفيد المصارف الإسلامية من وظيفة المصرف المركزي كمقرض أخير لتلبية احتياجاتها من السيولة عند الضرورة، ومن جهة أخرى لا يمكن المصارف الإسلامية بأي حال من الأحوال أن تتعامل بالربا.¹

المطلب الثاني: إجراءات ومعايير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

لقد أدت التجربة العلمية للمصارف الإسلامية إلى إفراز مبادئ وإرشادات لإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه هذه المصارف، وقد استنتجت هذه المبادئ من واقع مناقشة الممارسات المتبعة في صناعة الخدمات المالية، إن إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية يمكن إجمالها في عدد من النقاط كما يلي:

1. على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إتباع إجراءات سليمة لإدارة تنفيذ كامل عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيضها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، إن هذه الإجراءات تتطلب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات، إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع مدى ونطاق وطبيعة أنشطة تلك المؤسسات.

2. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابة كاف يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، ويجب أن تكون إجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية، وللسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تفرضها السلطات الإشرافية، كما يجب أن تأخذ تلك الإجراءات في عين الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر.

3. إن التأكد من جودة نوعية تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تقدم للسلطات الرقابية ودقة توقيتها هو من مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير، وأن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، ويجب حيث يلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقارير سرية وان لا يتم الإفصاح عنها للجمهور.

4. وفي ما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها ومن أجل حماية مصالحهم عند اتخاذهم قراراتهم، وتسخير لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

¹ - حماد، حمزة عبد الكريم محمد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 44.

الفرع الثاني: معايير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

في الحقيقة إن إدارة المخاطر ليست بالعملية البسيطة أو اليسيرة، إنما هي عملية معقدة تحتاج إلى أسس ومعايير تساعد على تحقيقها وتشكل الأساس المتين لبناء نظام متكامل لإدارة المخاطر، يساعد قدر الإمكان على تحقيق انضباط السوق، وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمركز المالي للمؤسسات المالية، وبما يساهم في الحد من الانعكاسات السلبية لعوامل الخطر المختلفة على كافة الجهات ذات العلاقة بالمؤسسة المالية من مودعين ومساهمين وعملاء وموظفين، ومن أجل تحقيق ممارسة أفضل لإدارة المخاطر فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في حزيران من عام 1999 اقتراحاً لإطار كفاية رأس المال الجديد لتستبدله باتفاقية 1988، وقد هدفت الاتفاقية الجديدة إلى ما يلي¹:

- 1- رفع درجة الأمان في النظام المالي وذلك بالمحافظة بالحد الأدنى على مستوى نفسه من رأس المال كما تحافظ عيه المصارف في نظام اليوم؛
- 2- تحسين عدالة (مساواة) المنافسة: فالقواعد الجديدة يجب أن لا تعرض حوافز للمنظمين في بعض البلدان وذلك من أجل جعل قواعدهم أكثر جاذبية للمصارف لتجنب الاستثمار في الصناعة في بلادهم، إن مصرفين لدهما نفس المحفظة الاستثمارية يجب أن يحتفظا برأس المال نفسه في أي مكان يكونان موجودين فيه؛
- 3- تكون مداخل شاملة بشكل أكثر للمخاطر، للتخلص من انتقادات اتفاقية عام 1988م، ولتغطية أنواع مختلفة من المخاطر مثل "مخاطر سعر الفائدة في دفتر حسابات المصرف ومخاطر التشغيل"؛
- 4- التركيز على المصارف ذات الأنشطة الدولية وعلى أي حال، فإن المبادئ التي تحكم المدخل يجب أن تكون ملائمة للتطبيق على مصارف من مستويات مختلفة من التعقيد.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، اقترحت لجنة بازل إطاراً معدلاً يركز على ثلاثة أسس، أو دعائم تتمثل في:

- 1- متطلبات رأس المال الدنيا والهدف منها هو اقتراح مدخل معياري جديد، حيث نجد أن مدخل الفشل (أو التعثر) في السداد يقوم على تثقيف المخاطر بالاستناد إلى تقييمات الائتمان الخارجية المتاحة، وإن أكثر المصارف تعقيداً ستسمح باستخدام نماذج بديلة تقوم باستخدام تقييمات الائتمان الداخلية الخاصة بها.
- 2- عملية المراجعة الرقابية: تتم لتضمن أن المصارف تتبع عمليات دقيقة جداً، وتقيس تعرضها للمخاطر بشكل صحيح، ولديها رأس مال كافي لتغطية مخاطرها.
- 3- انضباط السوق: الذي يمثل رافعة لتقوية الأمان للنظام المصرفي من خلال أفضل كشف لمستويات رأس المال والتعرض للمخاطر، وذلك من أجل مساعدة المشتركين في السوق ليقيموا بشكل أفضل قدرة المصرف على الاستمرار في إيفاء جميع الديون.

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 102.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

مبدئياً فإن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية هو طبيعة هذه المؤسسة في ذاتها، وبالضبط ما تعلق بهيكل الموجودات (ميزانية المؤسسة المالية)، حيث سنجد نوعين رئيسيين هما: الأول: هي المصارف الإسلامية التي تعمل على أساس المضاربة في جانب الأصول وفي جانب الخصوم، وتكون صيغة المشاركة في الربح هي التي تحل محل التمويل الربوي، ووفقاً لهذا النموذج، فإن جميع الأصول يأتي تمويلها من خلال أموال استقطبت على أساس المشاركة في الربح المضاربة. الثاني: وهو نموذج المضاربة من طرف واحد في جانب الخصوم مع استخدام صيغ تمويل متعددة في جانب الأصول.

الفرع الأول: مخاطر بطبيعة عمل المصارف:

وهذه المخاطر يمكن أن تشارك فيها المصارف الإسلامية مع بقية المصارف التقليدية وهي تشمل:

1- مخاطر الائتمان:

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفعه نقوداً (مثلاً في حالة عقد السلم أو الاستصناع) أو عليه أن يسلم أصولاً (مثلاً في بيع المراجحة قبل أن يستلم ما يقلبها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة.

وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة وتأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكن لدى المصارف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/المضاربة¹.

وبما أن عقود المراجحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أداءه في تجارته ربما عوامل خارجية عامة وليست خاصة به.

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012، ص326.

2- مخاطر السيولة:

وهي التي تحدث نتيجة صعوبات الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول، ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين حرجة ومهمة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تقتض أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، وإضافة لذلك، لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، ولهذا فلا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.¹

3- مخاطر السعر المرجعي:

قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن المتغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية، فهي تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة، ففي عقد المراجحة مثلاً يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر ليبور، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك إن تغير السعر المرجعي، فلن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في الأصول ذات الدخل الثابت، ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

4- مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية:

تنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، وبما أن هناك اختلافاً في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت المصارف الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة، ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.²

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، مرجع سابق، ص 324 - 326.

² - نفس المرجع، ص 327.

5- مخاطر السحب ومخاطر الثقة:

يقوم نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم، ومن جهة نظر المصرف، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون وراءها معدل العائد منخفض مقارنةً بالمؤسسات المالية الأخرى، كما قد يؤدي معدل عائد منخفض للمصرف الإسلامي مقرناً بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض التعدي أو التقصير من جانب المصرف الإسلامي، وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تحرق المصارف الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.¹

6- مخاطر الإزاحة التجارية:

وهذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين، ويحدث ذلك عندما تقوم المصارف، وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية، بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها.

ومخاطر الإزاحة التجارية تعني أنه قد يعجز المصرف الإسلامي عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقرناً بالمصارف الإسلامية والتقليدية المنافسة.

وهنا قد يتوفر الدافع مرة أخرى لكي يقرر المودعون سحب أموالهم، ولمنع ذلك يحتاج مالكو المصرف الإسلامي إلى أن يتخلوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.²

الفرع الثاني: المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية**1- مخاطر التمويل بالمرابحة:**

إن عقد المرابحة هو أكثر العقود المالية الإسلامية استخداماً، وإن أمكن ترميط العقد وتوحيده فإنه يمكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي، وبصفة عامة فإن المخاطر التي تعترض هذه الصيغة التمويلية تتمثل في أن الصيغة الموحدة لعقد المرابحة قد لا تكون مقبولة شرعاً لجميع علماء الشريعة، وهذا ما يؤدي إلى ما يعرف بـ "مخاطر الطرف الآخر في العقد"، ووفقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي فإن الوعد في عقد المرابحة قد

¹ شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير نبيب، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 347.

² نفس المرجع، ص 348.

يكون ملزماً لطرف واحد (وهو بالنسبة للمجمع ملزم للزبون)، لكن فقهاء آخرين اعتبروه غير ملزم للزبون... وهذا يعني أن بإمكان الزبون التراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع العريون.

2- مخاطر التمويل بالمسلم:

هناك على أقل نوعان من المخاطر في عقد السلم مصدرهما الطرف الآخر في العقد، وفيما يلي تحليل مختصر لهذه المخاطر:¹

- ✓ تفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماماً إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد المسلم، وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون؛
- ✓ لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنتظمة أو خارجها، فهي اتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم.

3- مخاطر التمويل استصناعاً:

عندما يقدم المصرف التمويل رفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهذه تشمل الآتي:²

- ✓ مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها المصارف والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعاً تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضوع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة الزبون (الطرف الآخر) وأقل تعرض للجوائح الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلماً، ولأجل ذلك من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر (المقاول) في الاستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم؛
- ✓ مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف؛
- ✓ إذا اعتبر عقد الاستصناع عقداً جائزاً غير ملزم -وفق بعض الآراء الفقهية- فقد يكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير نيب، مرجع سابق، ص 337.

² - نفس المرجع، ص 338..

✓ وإن تمت معاملة الزبون في عقد الاستصناع معاملة الزبون في عقد المراجعة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها المصرف الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.

4- مخاطر التمويل مشاركة-مضاربة:

بصفة عامة تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة للأسباب التالية:

✓ إذا كان المصرف الإسلامي يتلقى الأموال باعتباره عامل مضاربة لاستثمارها، رأينا أن جزءاً من هذه الأموال يستثمر في التجارة بالبيع والشراء، فإن من العقود التي يلجأ إليها في استثماراته عقد المضاربة (أو القراض) هذا يعني في هذه الحالة أنه يصبح صاحب رأس المال، والعميل المشارك يكون عامل المضاربة، وحيث ان عامل المضاربة وكيل أمين فهنا تكمن المخاطرة الأخلاقية ولذلك كان لابد من اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقليل مخاطرة المضاربة.¹

✓ عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي.

✓ الانتقاء الخاطئ للزبائن.

✓ يسبب ضعف كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.

✓ ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية ونظم المحاسبة والمراجعة، والأطر الرقابية جمعها لا شجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

5- مخاطر التمويل بالإجارة:

تعتبر الإجازة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامية إذ أنها تتمتع بمزايا متعددة للمؤجر والمستأجر معاً، فبالنسبة للبنك تعتبر أقل مخاطرة من صيغ التمويل الأخرى (مضاربة، مشاركة) حيث إن البنك يملك الأصل المؤجر ويتمتع بإيراد مستقر ثم إنها أقل تعقيداً من حيث الإجراءات والشروط القانونية أما بالنسبة للمستأجر فهي تشكل تمويلاً من خارج الميزانية، بمعنى أن إدارة المؤسسة في العادة هي المطالبة بتقديم تبرير تفصيلي لاستعمالات أموالها، إضافة إلى أنها تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته لأنه يعرق التزامه المالي مقدماً، وتعتبر الإجارة وسيلة جيدة تحمي المستأجر ضد التضخم خصوصاً إذا ارتبط بعقد إجارة ثابت الأجرة لوقت طويل.

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، مرجع سابق، ص 341.343.

المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

إن الإدارة الجيدة للمخاطر في المصارف الإسلامية، تتمثل في المرور بالمرحلة التالية:¹

- ✓ تعريف المخاطر التي لها نشاط الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة، من خلال نظم معلومات ملائمة؛
- ✓ اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها؛
- ✓ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر، وقياسها بمعايير مناسبة، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

وهناك العديد من الأمور التي يتعين أخذها في الاعتبار، لدى إدارة وقياس المخاطر في المصارف

الإسلامية، نذكر منها على سبيل مثال:

❖ إن قاعدة الغنم بالغرم، وما تعنيه من عدم ضمان المصارف الإسلامية، لرد الودائع الإستثمارية لديها بالكامل، والتي تشكل جانبا كبيرا من موارد تلك المصارف في المعتاد، ولهذا ينبغي ألا يكون مبررا لإغفال أو التخفيف الملموس للضوابط والأدوات التي تستخدم في شأن تأكيد وسلامة المركز المالي، خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال والسيولة؛

❖ قد يكون هناك جزء من موارد المصارف الإسلامية، من الودائع الإستثمارية يتسم بأجال قصيرة قد لا تتناسب مع هيكل التوظيف أو الإستثمار في كثير من الصيغ التي تتبعها المصارف الإسلامية، والتي يحتاج تسيلها لأجل غير قصير، الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر عالية في السيولة وتلك الأمور يتعين التحوط لها عن طريق تطبيق نظام حديث للسيولة، وفقا لسام الإستحقاقات أو قياس الفجوات، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية تلك الفجوات؛

❖ إن عامل الثقة يشكل العامل الحاكم في إستقرار أي مصرف، فإهتزاز الثقة من جانب المودعين إتجاه المصرف، لسبب أو لآخر، قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة يواجهها المصرف، وربما تؤدي إلى إهياره وبالتبعية إلى التأثير السلبي على الجهاز المصرفي ككل.

¹ - صادق الشمري راشد، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي على المصارف الإسلامية، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 76.

الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية.

هناك مجموعة من الأساليب الممكنة للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية وهي:¹

أولاً: الوعد الملزم في صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.

الوعد ملزم شرعاً، والإخلاف به إثم، ولكن السؤال حول مدى إلزاميته قانوناً، بالإضافة إلى أنه لا يجوز للبنك بيع ما لا يملك، وبالتالي لا يجوز إلزام العميل بالشراء، وعليه فقد إجتهد الفقهاء في إيجاد صيغة للوعد الملزم، تحقق الغرض منه ولا تقع في المنهي منه، وقد أصدر المجمع الفقهي المنظمة المؤتمر الإسلامي، قرار مفاده أن الإلزام بالوعد في البيع الآجل، ليس إلزاماً بالشراء ولكنه إلزام بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالموعد نتيجة عدم الوفاء بالوعد، وهذا يعني تعويض المصرف عن الخسارة، إن حدثت، عن بيع السلعة الموعودة إلى طرف ثالث بأقل من ثمن شرائها.

ثانياً: التصكيك وصناديق الإستثمار.

تعتبر الصكوك الإسلامية هي البديل الإسلامي للسندات في النظام التقليدي الإسلامي، والخصائص المميزة لهذه الصكوك ما يلي:

- الصكوك تصدر بفئات متساوية؛
- إستحقاق الربح وتحمل الخسارة وفق مبادئ "الغنم والغرم" و "الخراج بالضمان"؛
- قابلية الصكوك الإستثمارية للتداول؛
- ضبط الإصدار والتداول بضوابط شرعية؛
- صدور الصكوك الإستثمارية على أساس صيغ التمويل الإسلامية.

ثالثاً: التأمين التعاوني.

يعتبر التأمين التعاوني بديل عن التأمين التجاري المحرم للأدلة التالية:

- التأمين التعاوني من عقود التبرع، التي يقصد بها التعاون على تقليل الأخطار، والإشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الحوادث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية، لتعويض من يصيبه الضرر؛

¹ - علي أحمد شعبان محمد، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 103.

- فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يستهدفون توزيع الأخطار بينهم، والتعاون على تحمل الضرر؛
- خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه، فليست عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية؛
- أنه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من نفع، لأنهم متبرعون، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مغامرة، بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معوضات مالية تجارية؛
- وانطلاقاً مما سبق، المصارف الإسلامية، لها أن تحقق فوائد جمّة، حيث تكون تكلفة الخطر معلومة، وغير مضطرة إلى تجنب احتياطات لمقابلة الأخطار، وبالتالي توفر السيولة النقدية، بالإضافة إلى أنها ستشجع على الإستثمار والتمويل، وتتوسع فيهما بسبب السيطرة على الخطر من خلال التأمين التعاوني.

رابعاً: الضمانات الشخصية والعينية.

- تمثل الضمانات أهم عوامل الأمانة، فالممارسات والمعاملات المصرفية يكتنفها الخطر، وعدم وجود ضمانات يعني وجود مخاطرة، ولهذا كانت المعالجة المصرفية فيما يلي:¹
- إختيار العميل المناسب، من خلال مركزه المالي في تاريخ التعامل المصرفي والتجاري، سمعته في الوفاء بالتزاماته، وحسن القضاء والأداء، ومن ثم فحسن إختيار العميل على أسس وقواعد موضوعية وتنظيمية هي الضمان الأمثل؛
- العربون ودفعه ضماناً للجديّة؛
- درجة الضمان؛
- ضمان طرف ثالث؛
- رهن البضاعة؛
- اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وإدارته ونفقاته عليه.

¹ - عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 489.

خامسا: الشرط الجزائي

وهو إتفاق بين المتعاقدين سلفا، على إتزام معين يستحقه الدائن على المدين إذا لم يقيم بواجباته، أو أحل بها، أو تأخر في تنفيذها، وهو عقوبة مالية، وللشرط الجزائي نوعان:¹

- الشرط الجزائي في الأعمال: مثل التعهدات وعقد العمل، وإجارة الأرض؛
 - الشرط الجزائي في الديون: ومنها حالات جائزة، وأخرى لا.
- من الحالات غير الجائزة:

- ✓ إن كان على مبلغ محدد، لأنه يدخل تحت الربا صراحة؛
- ✓ أنه بدون تقدير مسبق، وإنما يترك تقديره لوقت تحققه، وهذا محرم لأن الشرط فيه يشبه الزيادة الربوية في مقابلة الإنتظار أو التأخير، كما أنه لا يفرق بين دين ميسر ودين معسر؛

أما حالات الجواز فهي:

- ✓ إن كان الشرط الجزائي يتضمن حلول الأقساط، حيث أنه إذا تأخر المدين عن دفع قسط منها فهذا شرط صحيح، لأنه لا يوجد نص شرعي يمنعه، بالإضافة فيه مصلحة لكلا الطرفين، والتمن محدد أصلا في العقد، وقد إستقر في الذمة فلا زيادة عليه؛

- ✓ أن يضمن المصرف أن ما إستفاده من مال من هذا الشرط أن يتبرع به للفقراء في شكل صدقة، أو دفعة الجهات الخير لأن ذلك يبعده عن الربا، وفيه تأديب للمدين المماطل الميسور مما يحمله على أداء إلتزاماته في وقتها، لأن الأصل في الشروط الجواز واللزوم إلى ما خالف التشريع؛

فالمصارف الإسلامية لها أن تستفيد من هذا الشرط من خلال إجراء إتفاق مع العميل، يكمن في القيام بترتيبات تسوية خاصة، وتتضمن عملية التسوية ما يلي:

- تأجيل عملية سداد العميل للإلتزامات نحو المصرف؛

- إعطاء تسهيلات إئتمانية إضافية لهذا العميل، إن كان جديا وحريصا على أداء إلتزاماته للمصرف، وفي

هذه الحالة يمكن أن يساهم المصرف مباشرة في إدارة المشروع المتعثر حتى يخرج من هذا التعثر.

¹ - عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سابق، ص 493.

خلاصة البحث:

إن وجود مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها، أي أن المصارف الإسلامية باستطاعتها أن تستخدم أدوات قد تثبت مشروعيتها، مثل الضمانات، والشرط الجزائي، والعربون، تتميز كل من هذه الأساليب بالمرونة في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية لأن منهجيتها تبنى على أساس المشاركة في المخاطر وليس الإقراض، كما أنها تهدف إلى تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية.



الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة

الجزائري.

المبحث الأول: عموميات حول بنك البركة الجزائري

تتميز التجربة الجزائرية بالحدثة وقلة المشاركين فيها، نظرا أن القانون الجزائري لا يسمح بقيام بنوك إسلامية بمعنى الكلمة، بل بنوك تتعامل بعمليات الصيرفة الإسلامية، مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط، وقل إلى حد كبير نمو هذا النوع من الصيرفة، لكن رغم هذه المعوقات إلا أن تجربة بنك البركة تعتبر الأولى لإدخال الصيرفة الإسلامية إلى الساحة النقدية الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف بنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي له

يعتبر ظهور بنك البركة الجزائري حدثا مميزا في النظام المصرفي الجزائري، حيث أن هذا البنك ليس بنكا عاديا شبيها بالبنوك الوطنية التقليدية، وإنما هو مصرف إسلامي يعتمد على الأساليب الشرعية بدل التعامل بالفائدة الربوية.

الفرع الأول: تعريف بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك، (بين القطاع العام والخاص) تم إنشائه في 20 ماي 1991، كشركة مساهمة ومعتمدة لدى بنك الجزائر، برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) كلاهما ساهمة بنسبة 50%¹، ووفقا لقانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فالبنك له الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات وإستثمارات، وذلك وفقا لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

يختلف التنظيم الهيكلي لبنك البركة الجزائري عن البنوك التقليدية الأخرى، وذلك لضمان السير الحسن لكل عملياته وتحقيق أهدافه المسطرة، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

1- رئيس مجلس الإدارة: يتمتع رئيس مجلس الإدارة بكامل الصلاحيات التي تخوله من أن يعمل كمراقب على كافة الخدمات البنكية لوكالات بنك البركة الجزائري.

2- المدير العام: وهو بمثابة عضو قيادي يقوم بعمليات الربط وإصدار القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ مخططات العمل.

¹ - منشورات لبنك البركة الجزائري.

3- المدير الداخلي: وهو عبارة عن هيئة تعمل لدى المدير العام، حيث يقوم بمساعدته على اتخاذ القرار كإعداد الإستراتيجية للبنك.

4- المفتشية العامة للمساعدة: وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة متخصصة كل حسب مجالها، تعمل على تحقيق أهداف البنك وتتضمن ما يلي:

أ. المديرية العامة للمساعدة للتمويل المالي والعمليات القانونية: وهي مديرية متخصصة في مراقبة العمليات المالية والقانونية وهي تنفرع إلى:

- **مديرية التمويل المالي:** وتقوم بالتحويل المالي للمؤسسات الوطنية ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الوجهة العامة للقروض ومتابعتها.

- **مديرية العمليات الدولية:** وتمثل مهمة هذه المديرية في التمويل الخارجي وتشير العمليات الوطنية والتفاوض من أجل ضمان التحويلات للمراسلين الأجانب كما تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية.

- **مديرية العمليات القانونية:** وهي مديرية تقوم بالعمليات القانونية للمؤسسات الوطنية، وذلك بتحضير السياسة الواجب إتباعها فيما يخص عملية الإقراض.

ب. المديرية العامة للمساعدة الإدارية: وهي مديرية تعمل على تنمية وتحسين هيكل البنك وذلك من خلال تحضير سياسة الموارد البشرية، ومخطط التشغيل، وتحديد الوسائل الملائمة، ومن بينها:

- **مديرية المحاسبة والخزينة:** وهي تقوم بدراسة جميع المعطيات والعمليات التي يقوم بها البنك، كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية للبنك، بالإضافة إلى الإشراف العام على نفقات بنك البركة الجزائري.

- **مديرية الإدارة العامة:** وهدفها الرئيسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك، ومراقبة تسيير شبكة الإستغلال، وتقوم بالمشاركة في تحديد الأهداف التجارية.

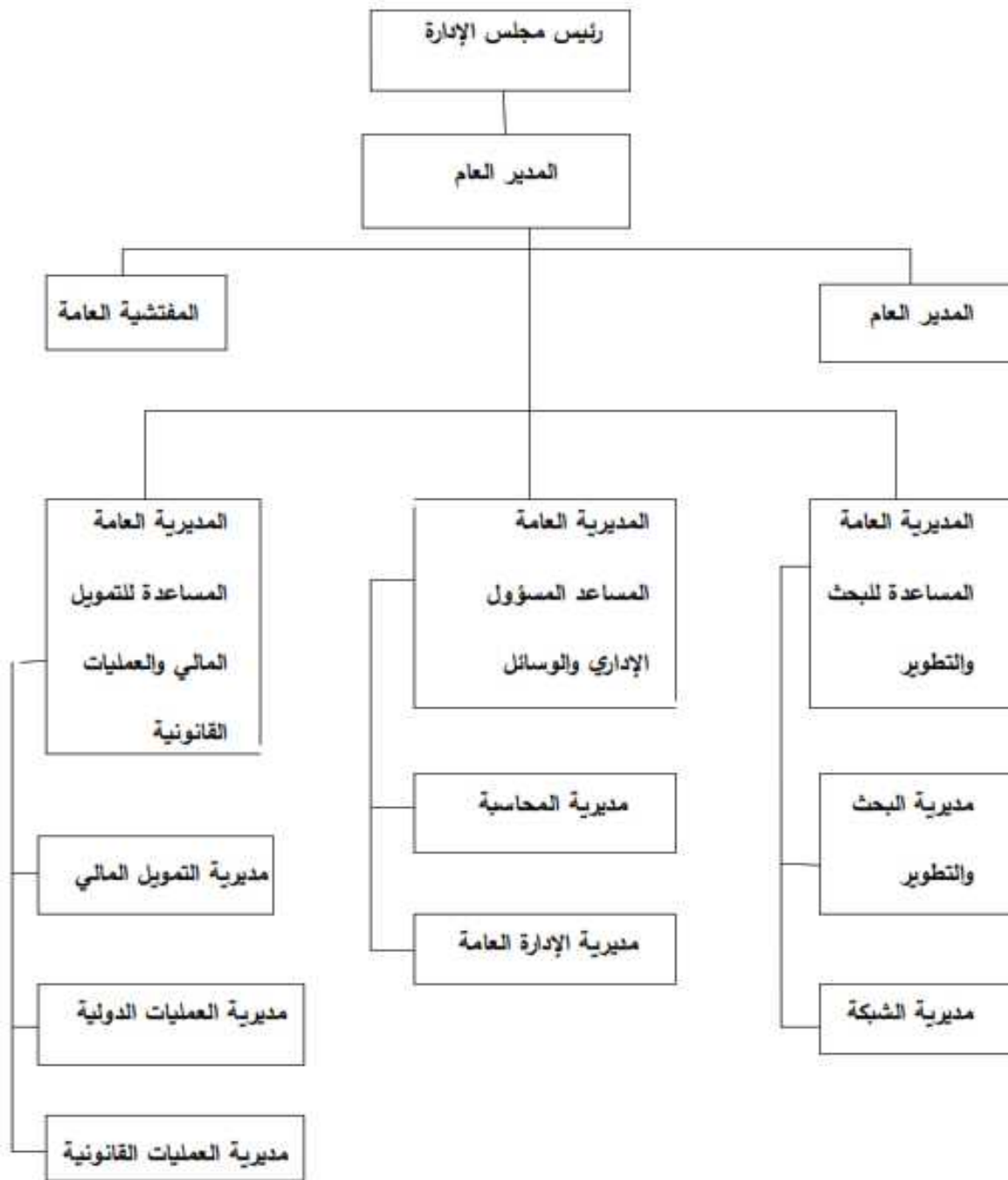
- **مديرية الإعلام الآلي والتنمية:** وتسهر هذه المديرية على تنمية وتحسين هيكل البنك، وتقوم بدراسة الميزانية العامة للبنك ومراقبتها وتنمية نظام المعلومات بشكل عام ومن مهامها دراسة مشاريع الفروع.

ج. المديرية العامة للمساعدة للتنظيم والبحث والتطوير: وتتخصص هذه المديرية في تطوير النشاط الرئيسي للبنك من خلال:

- مديرية البحث والتطوير: وهي مديرية متخصصة في تطوير نمط التشغيل في البنك وتنظيم مختلف العمليات التي تجري بالبنك.

- مديرية الشبكة: وهي مديرية تضمن الإتصال بالبنك المركزي ومختلف وكالات البنك المتواجدة في مختلف أنحاء الوطن.

شكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.



المصدر: منشورات بنك البركة الجزائري

المطلب الثاني: أهداف وخصائص بنك البركة الجزائري

إن بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الأخرى، له أهداف يسعى لتحقيقها، وخصائص يملكها أن تميزه عن غيره من البنوك، نتيجة للطبيعة الخاصة للأساليب التي ينتهجها.

الفرع الأول: أهداف بنك البركة الجزائري

يسعى بنك البركة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحقيق ربح حلال من خلال إستقطاب مواد وتشغيلها وفق طرق إسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق وظروف العصر، مع مراعاة القواعد الإستثمارية السليمة.
- توفير التمويل اللازم لسد إحتياجات القطاعات المختلفة، لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الإستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات، تطوير آفاق الإستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الإقتصادية والإجتماعية.
- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع، وهذا يؤدي إلى تشجيع الإستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة والقضاء على البطالة، وزيادة الدخل الوطني.
- تنمية الوعي الإدخاري وتشجيع الإستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للإستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.
- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الإعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف في البلاد.
- بعمل بنك البركة الجزائري على تشجيع عملية الإستثمار من خلال إستقطاب رؤوس الأموال، وتوظيفها في المجالات الإقتصادية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية، وتحقيق التقدم الإقتصادي، والعمل على توفير الخدمات والإستشارات الإقتصادية والمالية، والحفاظ على الأموال وتلمينها.
- أما إجتماعيا فبنك البركة الجزائري يسعى على تحقيق الموازنة بين الربح الإقتصادي والربح الإجتماعي.
- التأكد من سلامة وقدرة بنك البركة الجزائري على تمويل مجالات التوظيف؛
- تحقيق التوظيف مستوى عال من العمالة، كما في الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات إجتماعية للأفراد المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص بنك البركة الجزائري

تتمثل الخصائص العامة البنك البركة فيما يلي:

- علم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء: وهي أهم ما يميز العمل المصرفي ببنك البركة لما فيها من ضرر بالإضافة إلى غضب الله عز وجل وأمره بمحاربة آكل الربا: لقوله تعالى " يأيتها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" الآية 130 من سورة آل عمران.

- الإستثمار في المشاريع الحلال: تسعى البنوك الإسلامية للإستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع وذلك بإستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريع التنمية، الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل، في حالة الربح والخسارة، وهذا ما يجعله مميّزا عن النظام التقليدي.

- ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية: إن بنك البركة يعتبر أن أساس وجود تنمية اقتصادية هو تحقق وجود تنمية اجتماعية، عكس البنوك التقليدية التي لا تهتم بالتنمية الإجتماعية بل تعمل من أجل تنمية المشاريع ذات الأرباح الكبيرة.

المطلب الثالث: مصادر أموال بنك البركة الجزائري وخدماته

إن بنك البركة كسائر البنوك يمتلك موارد مالية مختلفة، تختلف كل حسب طبيعتها، كما يقوم بخدمات مصرفية خالية من الربا، إضافة إلى عمليات التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: مصادر أموال بنك البركة

ترتبط أنشطة تطور البنك بتعبئة موارد تمويل عملياته، ولذلك يسعى بنك البركة لتوفير الموارد المالية والتي تتمثل فيما يلي:

1. مصادر الأموال الداخلية للبنك:

وتتمثل في عنصرين أساسيين هما:

أ. رأس مال البنك:

- هو ذلك الجزء من المال المخصص لبداية المشروع، أي مجمل الأموال المستثمرة في المشروع.

- ومفهوم رأس المال في الفكر الإسلامي هو: رأس المال النقدي المقدم في بداية تأسيس الشركة، وقد يكون في شكل أصول مادية أو معنوية مقدمة من قبل الشركاء في بداية التأسيس، كما يعتبر رأس المال من أهم مصادر الأموال.

- كما أنه لا بد أن يكون كافيا لمواجهة إحتياجات هذه البنوك.

- كما يشترط في البنوك الإسلامية أن يكون رأس المال حاضرا مدفوعا بالكامل، ولا يجوز أن يكون دينا في الذمة.

ب . الإحتياطي

تقوم البنوك بتكوين إحتياطي خاص لضمان ثبات الودائع بإخطار والودائع الثابتة، وحماتها من الخسارة، وإحتياطي آخر الموازنة الأرباح المتحققة بالإضافة إلى مختلف الإحتياطات التي تتطلبها طبيعة أنشطة البنك، تتيح هذه الإحتياطات القدرة على مقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل، كما أنها تعتبر بمثابة عامل من عوامل الضمان لأموال المودعين بالبنك.

فالإحتياطي هو مجموعة الأرباح المحتجزة لمقابلة الخسائر المحتملة، ودعم المركز المالي للبنك والمحافظة على رأس المال.

2. مصادر الأموال الخارجية بالبنك

تعتبر حسابات الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية البنك الجزائري، وهي تتمثل فيما يلي:

أ. الإيداعات تحت الطلب

وتتمثل في الودائع التي يضعها الزبائن في لدى البنك، من خلال فتح حسابات جارية، والتي لا تعطي أي عائد لأصحابها، حيث بإمكانهم سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، فمهمة البنك المحافظة على أموال المودعين، مقابل أخذ عمولة بسيطة تغطي بها تكاليف إصدار دفاتر الشيكات.

ب. حسابات الإدخار

وهي حسابات خاصة تفتح لكل شخص وتحقق هذه الحسابات أرباحا ناتجة عن العمليات التمويلية التي يقوم بها البنك، ويصل المبلغ المخصص لفتح دفتر إدخاري 2000 دج أو ما يعادلها بالعملة الصعبة، ويستثمر بنك البركة هذا الحساب في مشاريع قصيرة، ولا يحق للبنك المشاركة في الأرباح الناتجة عن الإستثمار.

الفرع الثاني: خدمات بنك البركة الجزائري

يمارس بنك البركة خدمات متعددة لحسابه أو لحساب غيره، على غير أساس الفائدة الربوية، وتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

1. الخدمات البنكية

تعتبر مصلحة الخدمات البنكية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها بنك البركة الجزائري، وتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

في مجال الخدمات البنكية:

- قبول الوداع من الجماهير.
- فتح الحسابات النقدية.
- تحويل الأموال داخلية من حساب إلى حساب، أو خارجيا من بنك إلى بنك آخر وذلك باستخدام وثيقة أمر بالتحويل.
- إيداع المبالغ المالية لدى البنك باستعمال وثيقة التفصيل النقي.
- سحب النقود من الحسابات الشخصية أو التجارية بواسطة الشيك.
- فتح الاعتمادات المستندية.

2. الخدمات الإجتماعية:

يلعب البنك دورا هاما في تقديم الخدمات الإجتماعية التي تهدف إلى توطيد الروابط والتعاون بين مختلف فئات الأفراد، وذلك من خلال:

- منح القروض الحسنة ذات الصفة الإنتاجية في عدة مجالات للمساعدة التي تسمح للمستفيد بالتمتع بحياة مستقلة، أين يتطور مستوى معيشته ومداخله.
- خلق وتسيير الأموال الموجهة لمختلف الأهداف الإجتماعية.

3. خدمات الإستثمار:

هو عبارة عن نشاط بنكي، حيث يقوم بنك البركة بإعطاء فرص إستثمار أموال عملائه في مشاريع معينة، ويقوم بنك البركة بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

4. خدمات التمويل

يقوم بنك البركة بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وكذلك الأفراد من حرفيين وصناعيين، تجار، مصدرين ومستوردين، كل حسب إحتياجاتهم المالية، كما يقدم لهم الإرشادات والنصائح التي تلزمهم من خلال خبرة البنك في هذا المجال.

إضافة إلى إعتقاد بنك البركة الجزائري في مجال التمويل على الأساليب الشرعية، كما يقوم البنك بإتباع مراحل سير العقد ضمن ما هو منصوص عليه في شروط العقد.

المطلب الرابع: الإطار العام لإدارة المخاطر بينك البركة الجزائري

إن معظم منتجات بنك البركة الجزائري هي تمويلات تعتمد على عقود المدائنة، فمعلوم أن المراجعة، والإستصناع، والإيجارة، وبيع التقسيط هي نوع آجلة يتولد عنها ديون في دفاتر البنك، إضافة إلى السلم الذي يتولد عنه دين سلعي لا نقدي، ولهذا كل من هذه التمويلات تواجه مخاطر عدة، تستدعي التحوط ضدها.

الفرع الأول: أهداف إدارة مخاطر بنك البركة الجزائري

إن بنك البركة الجزائري ملتزم تماما بتعزيز وتعميم ثقافة إدارة المخاطر، كونها تعتبر شرط أساسي يستلزم توفره للأداء الناجح.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري:

- المحافظة على طريقة احترازية ووقائية، ومنظمة في أخذ المخاطر عن طريق التمسك بمجموعة شاملة من سياسات وإجراءات، وحدود إدارة المخاطر.

- توظيف أفراد مؤهلين وبملاك المهارات اللازمة.

- الإستثمار في التكنولوجيا والتدريب.

- الترويج النشط لثقافة إدارة المخاطر السليمة في كافة المستويات وفيما يخص كافة الأنشطة.

- المحافظة على فصل واضح في الواجبات وخطوط العمل بين الأفراد الذين يقومون بتنفيذ الأعمال ويراقبون المخاطر الناجمة عنها.

- الالتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية الإسلامية، الإلتزام الصارم بالمتطلبات القانونية والرقابية.

- تقييم الأداء المالي على أساس المخاطرة المعدلة (العائد المعدل للمخاطرة على رأس المال).

إن بنك البركة الجزائري له أهداف إستراتيجية إضافة إلى الأهداف الرئيسية تتمثل فيما يلي:

- تعظيم قيمة المساهمين وبذات الوقت مواصلة النمو في الأعمال والتوسع الجغرافي.

- تقديم بحوث مبتكرة وذات جودة عالية، وتطويرها في منتجات مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لخدمة مصالح العملاء.

- استثمار الانتشار الجغرافي للمجموعة في تقديم المنتجات والخدمات لأوسع قاعدة للعملاء، وتشجيع تقديم الخدمات عبر الحدود.

- الإلتزام بأعلى المعايير العالمية الخاصة بحوكمة الإدارة والمطابقة الرقابية.

إن أحد العناصر الرئيسية في تعظيم قيمة المساهمين هو تحسين إدارة المخاطر، حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء من الأهداف الإستراتيجية لبنك البركة الجزائري، وشركائها المصرفية التابعة لها.

وعلى الرغم من أن السياسات والإرشادات العامة يتم صياغتها ووضعها على مستوى المجموعة، وذلك من أجل ضمان إيجاد كيان موحد، فإنه يضمن سياسات وإرشادات تسمح للشركات التابعة لها أن تحافظ على خصوصية واختلاف الثقافات، ولا مركزية إتخاذ القرارات التي تحكم الأنشطة التي تنطوي على أخذ المخاطر.

لذلك فإن دليل إدارة المخاطر ببنك البركة يتضمن إرشادات وسياسات تم تكييفها مع المتطلبات الرقابية الجزائرية الخاصة بالأنشطة التي تنطوي على أخذ المخاطر، والتي يمارسها بنك البركة الجزائري.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الرئيسية ببنك البركة الجزائري

إن بنك البركة الجزائري يواجه حاليا مخاطر عدة منها، مخاطر التمويل، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، وهذا ما سنحاول التعرض إليه:

1. **مخاطر التمويل:** وهي المخاطر المتعلقة بأي من موجودات البنك، تكون على هيئة مطالبات نقدية، أو بصيغة أخرى اتجاه العميل، ولا يتمكن هذا العميل من سدادها للبنك، وفقا للبنود والشروط الواردة في الإتفاقية والتي بموجبها نشأت هذه المطالبات.

2. **مخاطر السيولة:** مخاطر عدم تمكن البنك من الإيفاء بتعهداته، والتزاماته وتوفير الأموال اللازمة في المكان والوقت المحدد.

3. **مخاطر التشغيل:** مخاطر التعرض للخسائر بسبب عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، والموظفين، والأنظمة، أو بسبب العوامل الخارجية مثل الحريق، والكوارث الطبيعية، والإختلاسات ... إلخ.

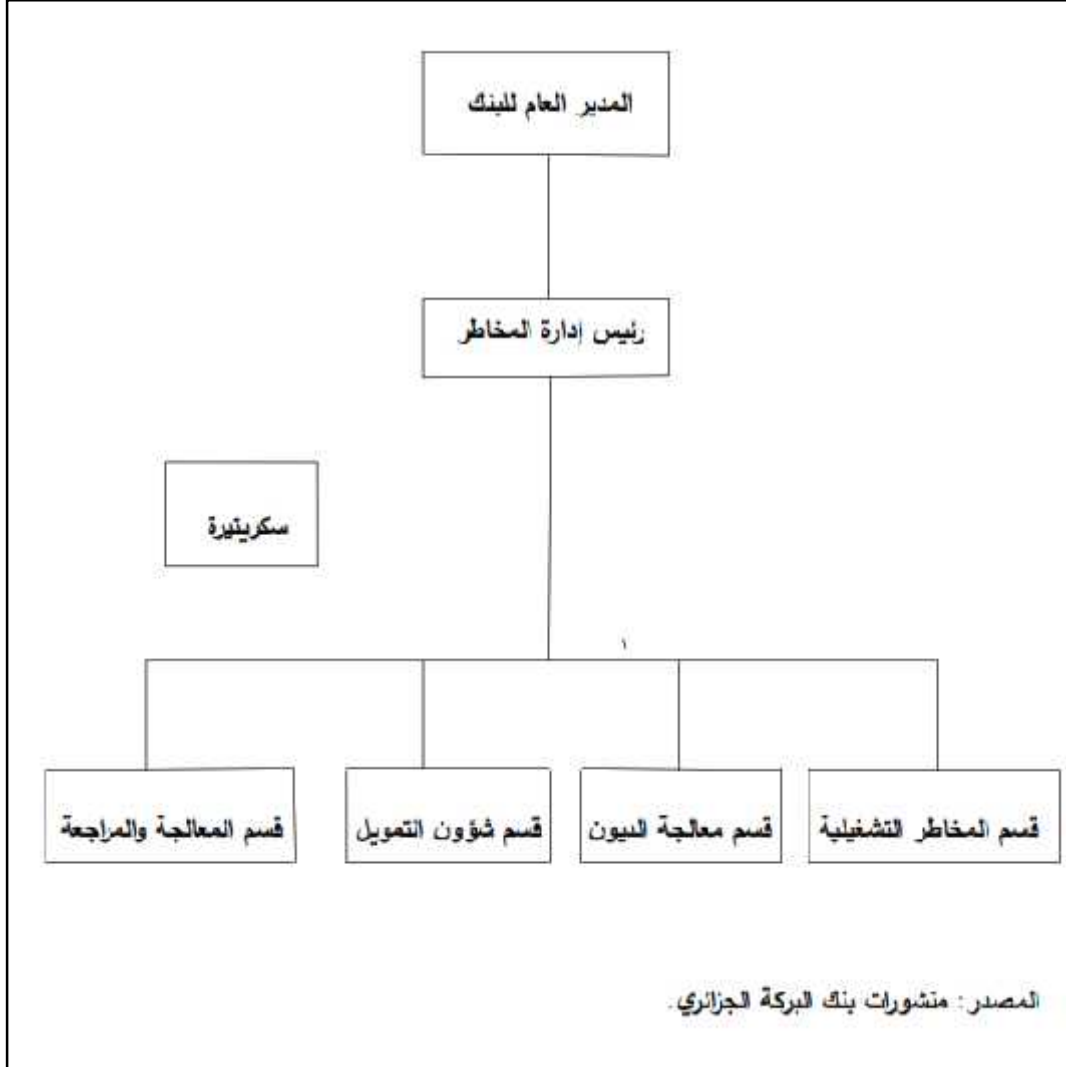
لكن السؤال المطروح كيف يتعامل بنك البركة الجزائري في إدارة هذه المخاطر؟

وتعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة، وتحديدتها وقياسها، وتحديد مقدار آثارها المحتملة، على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها والسيطرة عليها، وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

فهناك مخاطر يمكن للبنك أن يؤثر فيها وتخضع لسيطرته، ومنها ما يكون ناتجا عن ظروف خارجية لا يستطيع البنك أن يؤثر فيها.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.

شكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر بنك البركة الجزائري.



المبحث الثاني: منتجات الهندسة المالية المعتمدة من قبل بنك البركة الجزائري

يقوم بنك البركة الجزائري بنشاطات لكافة المتعاملين الاقتصاديين، من خلال اعتماده على عدة منتجات مالية والمتمثلة في الطرق التمويلية، المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: معايير التمويل بينك البركة الجزائري وأهم تمويلاته

إن بنك البركة الجزائري يعتمد في تمويله على عدة معايير، ونتيجة لهذه الأخيرة تتحدد أهم تمويلاته، والتطبيق العملي لهذه التمويلات.

الفرع الأول: معايير التمويل بينك البركة الجزائري

هناك عدة معايير يعتمد عليها فمنها معايير تخص المشروع ومنها معايير تخص العميل، ومعايير تخص البنك، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. المعايير الخاصة بالمشروع:

إن أول نقطة يدرسها البنك هو مشروعية المشروع ومن ثم يدرس الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومن ثم مدة ومبلغ التمويل المطلوب ودراسة ربحيته ومردوديته بالنسبة للبنك، والأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة المترتبة عنه.

2. المعايير الخاصة بالعميل:

يأخذ بنك البركة معايير خاصة بالعميل، حيث يتعرف على سمعة العميل وذلك من خلال وفائه بتعهداته وانتظامه في تسديد التزاماته إتجاه المؤسسات والبنوك الأخرى.

ولا يقتصر بنك البركة على معرفة سمعة العميل فقط بل هناك جانب هام يعتمد عليه البنك في دراسة طلب التمويل، وهي دراسة المركز المالي للعميل من حيث مكانته وسلامته والتي تدل على مدى قدرته على الوفاء بالالتزام، وذلك بدراسة دفاتره من خلال دقتها.

3. المعايير الخاصة بالبنك:

يعتمد بنك البركة الجزائري على معايير خاصة، والمتمثلة في قدرته على التسيير الجيد للمشروع، والإمكانيات المادية المتوفرة لديه، إضافة إلى مدى توافق التمويل مع الأهداف العامة لبنك البركة الجزائري.

الفرع الثاني: أهم التمويلات التي يقدمها بنك البركة الجزائري

إن الطبيعة المميزة لصيغ التمويل في الشريعة الإسلامية، تجعل من بنك البركة الجزائري يواجه عدة عوائق في تطبيق هذه الأخيرة، وبالتالي منها ما هو متاح لبنك البركة بتطبيقه، ومنها ما هو غير متاح، ولذا لابد من معرفة أساليب التمويل المتعامل بها بنك البركة الجزائري.

جدول رقم 2: أهم تمويلات بنك البركة الجزائري.

المفهوم الإسلامي لها	إسم العملية التمويلية
	تمويل الإستغلال عن طريق الصندوق
المرابحة / السلم	تمويل المواد الأولية والنصف مصنعة
المرابحة / السلم	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع
المرابحة / السلم	تمويل النعم
	تمويل الإستثمارات
مرابحة / سلم / إستصناع	التمويل التقليدي للإستثمارات
الإجارة	التمويل التأجيري
	تمويل الإسكان
الإجارة / المرابحة	تمويل السكن الجديد
الإجارة / المرابحة	تمويل السكن القديم
إستصناع	تمويل البناء الذاتي للسكن
إستصناع	تمويل التوسع
إستصناع	تمويل الإصلاحات المنزلية
	تمويل السيارات
مرابحة	تمويل السيارات السياحية
مرابحة / إجارة	تمويل السيارات النفعية
	تمويل التجهيزات
مرابحة / إجارة	تمويل التجهيزات المهنية

من خلال هذا الجدول يتضح أن بنك البركة يعتمد على تقنيات التمويل قصيرة الأجل، التي تركز على النشاط التجاري من خلال التمويل بالبيع الأول بالدرجة الأولى، والسلم والإستصناع بالدرجة الثانية وما يجدر الإشارة إليه أن البنك توقف عن إستعمال تقنيات تمويلية كان يتعامل بها في السابق كالمشاركة والمضاربة لعدم نزاهة الزبائن في تقديم التصريحات والنتائج حول العملية، وبالتالي يفوت عليه فرص ربحية.

المطلب الثاني: التمويل بالبيع الآجل والسلم بينك البركة الجزائري.

إن بنك البركة الجزائري يتعامل بتمويلات عديدة، من بينها المراجعة والسلم.

الفرع الأول: التمويل بالبيع الآجل بينك البركة الجزائري.

يعتبر التمويل بالمراجعة من أهم التمويلات التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري.

1. تعريفه:

هي عقد بيع بالسعر العائد مضافا إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع، (البيع بريح معلوم) يمكن للمراحل أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية ما بين المشتري والبائع.

- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري النهائي (مقدم طلب الشراء)، وبائع أول (المورد)، وبائع وسيط منذ طلب الشراء.

- بتدخل البنك بصفته المشتري الأول مقدم الأمر بالشراء العميل"، يشتري البنك السلع نقدا أو بتمويل أو يبيعها نقدا، أو بتمويل لعميله مضافا إليه الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

2. التطبيق العملي للبيع الآجل بينك البركة الجزائري.

- يوقع البنك والعميل على عقد تمويل، ويفسر هذا الأخير من وجهة نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع شامل على أصول يتم التفاوض بشأنها عملية بعملية.

- يوكّل البنك عميله للتفاوض مع المورد حول شروط شراء السلع، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة وأخيرا إستلام السلع، يتدخل العميل بصفته وكيل، وفي هذه المرحلة يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع، وعليه يتحمل كل المصاريف والتكاليف غير المحددة في عقد المراجعة.

- يقوم المشتري النهائي العميل " بتوجيه لمورده طلبية للسلع التي يحتاجها.
- يقدم المورد للعميل فاتورة أولية محررة بإسم البنك لحساب العميل، يوضح فيها السعر، الكمية، سعر الوحدة، والمبلغ الإجمالي للسلع، هامش الربح العائد للبنك، وتاريخ استحقاق مبلغ المراجعة (التسديد).
- بعد مراقبة مطابقة العملية مع أحكام عقد التمويل والترخيص المتعلق بها، يسند البنك مبلغ الفاتورة بشيك تحويل سفتحة، أو طرق أخرى مباشرة لفائدة المورد، قبول البنك لورقة تجارية يماثل شراء السلع بتمويل.
- وأخيرا تحقق العملية التجارية للمراجعة (تحويل ملكية السلع من البنك إلى العميل)، عند تسلم الفاتورة النهائية وتسلم السلع.

الفرع الثاني: التمويل بالسلم بنك البركة الجزائري

1. تعريفه:

بما أن السلم هو عقد بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمراجعة لا يتخل البك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بالطلب من عميله، ولكنه بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

2. التطبيق العملي للسلم بنك البركة الجزائري

- يقوم البنك بإجراء طلبية لحساب عميله لكمية من السلع بقيمة تطابق حاجياته التمويلية.
- يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة وكمية وسعر السلع المطلوبة.
- بوقع الطرفان عند الإنفاق على شروط الصفقة في عقد السلم، يحدد فيه الشروط المتفق عليها (طبيعة ونوع، كمية السلعة،....).
- بالموازاة بوقع الطرفان عقد البيع بوكالة، الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم أو بيع السلع إلى شخص آخر يلتزم البائع تحت مسؤوليته الكاملة بتحصيل وتسديد مبلغ البيع للبنك.
- إضافة إلى الضمانات العادية المطلوبة من البنك في نشاطاته التمويلية (كفالات، رهن حيازي، رهن عقاري...)، وبإمكانه مطالبة البائع بإكتتاب تأمين على القرض لتجنب خطر عدم التسديد من طرف المشتري النهائيين، مع إكتتاب تأمين ضد المخاطر على السلع.

- عند تاريخ الإستحقاق وفي حالة إختيار البنك توكيل البائع لبيع السلع لحسابه، يفوتر هذا الأخير لحساب البنك، ويسلم الكميات المباعة بعد التأشيرة على وصولات الشحن من طرف هذا الأخير، وهذا إذا رأى البنك حاجة في ذلك.

- الأرباح التي يتحصل عليها البائع يمكن أن تمنح في شكل عمولة أو في شكل تخفيض أو المساهمة في هامش الربح المتحصل عليه من طرف البنك في عملية بيع السلع، كما يمكن إحتسابها عند بداية الصفقة وإدراجها في مبلغ التسبيقة (تمويل بالسلام)، يجب احتساب مبلغه مقارنة بنسبة الهامش المطبقة في السوق على عمليات مشابهة؛

- يمكن للبنك إستعمال تقنية (التعامل بسند تخزين السلع)، باشرطه تخزين السلع في مخزن علم وبيعها أو بتوكيل عميل البنك مع تظهير سند التخزين، والإحتفاظ بوصل التقليل كضمان للتسديد في كفيات التسليم التعاقدية.

المطلب الثالث: التمويل بالاستصناع والإجارة ببنك البركة الجزائري.

بالإضافة إلى تعامل بنك البركة الجزائري بالمراجحة والسلام، فهو يتعامل بصيغة الاستصناع والإجارة.

الفرع الأول: التمويل بالإستصناع ببنك البركة الجزائري.

1. تعريفه:

الإستصناع هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول "المستصنع"، من الطرف الثالث "الصانع" صنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح بدفع مسبقا بصفة مجزئة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه صيغة السلم، مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وشراء سلع على حالها ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

2. التطبيق العملي للتمويل بالإستصناع.

يمكن أن تتم طلبات التمويل تحت الصيغتين التاليتين:

أ. الصيغة الأولى: تمويل إنجاز المشروع بطلب من العميل

يمكن أن يتدخل البنك في إحدى الصيغتين التاليتين:

*** البنك صانع والعميل مستصنع:**

- يكلف البنك مقاول محترف بإنجاز مشروع مطلوب طبقا لعقد إستصناع ثاني الذي يكون من خلاله يلعب البنك دور صاحب المشروع " المستصنع، والمقاول يلعب دور الصانع.
- يتم تسديد الخدمات المقدمة من طرف المقاول على أساس تقديم الوثائق المبررة (وضعية الأشغال، فواتير، وضعية الرواتب)، كما يمكن أن تكتسي صيغة تسبيقات.
- يمكن أن يسدد صاحب المشروع الخدمات المقدمة من طرف البنك في أي وقت من العملية في شكل مؤونات جزئية و متزايدة في حساب الإستصناع.
- في هذه العملية، تحسب الأرباح العائدة للبنك من التمويل بالإضافة لتكلفة الإنجاز (مجموع المصاريف المسددة للمقاول وكل النفقات المحررة في إطار العقد)، أي هامش ربح متفق عليه مع صاحب المشروع.

*** البنك مستصنع والعميل صانع.**

- البنك هو صاحب ومالك المشروع، حيث يكلف العميل لإنجاز لحسابه مشروع التمويل؛
- يقوم العميل بإعداد فاتورة أولية للبنك، أو كشف يحدد فيه تعيين المشروع المراد إنجازه، والمبالغ الواجب دفعها، أي مبلغ التمويل.
- يستلم البنك المشروع من العميل بموجب وصل بالإستلام، يوكله لغرض بيع المشروع لحسابه على أساس سعر أدنى، يشمل مبلغ التمويل مضاف إليه هامش ربح، وفي المرحلة الثانية من هذه العملية يتم التوقيع على عقد بيع المصنوعات بوكالة.

ب. الصيغة الثانية: تمويل الصفقات العمومية

- في حالة طلب العميل التمويل والذي يكون أساسا مقاولا، وفي إطار إنجاز الصفقة يجب إضافة في عقد الرهن الحيازي للصفقة لصالح البنك بند خاص يتعلق بالمساهمة المباشرة للبنك في:
- إنجاز جزء أو كل أشغال هذه الصفقة، وبالتالي يلعب دور الصانع المكلف من طرف صاحب المشروع الإنجاز كل أو جزء من الصفقة بالتعاون مع المقاول.
- عقد إستصناع ثاني يوقع مع المقاول، يتدخل من خلاله كمساهم مع البنك في إنجاز الأشغال.

- يمنح البنك تسبيقات للمقاول التي ستسوى حسب التسديدات المحررة من طرف المحاسب بموجب إجراءات الرهن الحيازي للصفقة العمومية.
- عند إختتام العملية توزع الأرباح الإضافية ما بين البنك والمقاول، على أساس معيار توزيع يضمن للطرف الأول هامشه العادي في الريح مقارنة مع مدة تعبئة تمويله.
- في مجال الضمانات يمكن للبنك أن يطلب رهنا عقاريا أو رهن حيازي، لأصل منجز هذا عندما يتعلق الأمر بإستصناع عادي (بنك/ العميل)، أما في حالة إستصناع مبرم في إطار صفقة عمومية فيجب تحصيل الرهن الحيازي للصفقة.

الفرع الثاني: التمويل بالإجارة بنك البركة الجزائري

1. تعريفه:

- إن الاعتماد الإيجاري هو عقد تأجيري الأصل مع وعد بالبيع لصالح المستأجر، يتعلق الأمر بتقنية جديدة نوعا ما، يتدخل فيها ثلاثة أطراف أساسيين هم:
- مورد (الصانع أو البائع للأصل).
 - المؤجر (البنك الذي يشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله).
 - المستأجر الذي يؤجر الأصل، والذي يحتفظ بحق الإختبار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.
- من خلال التعريف السابق، نستخلص أن حق ملكية العتاد تعود للبنك خلال طول مدة العقد، بينما يرجع حق الإستغلال للمستأجر.
- بموجب العقد تظهر ثلاثة أوجه:
- يكون العميل ملزما بشراء الأصل (عقد تأجيري منتهي بالتمليك).
 - للعميل الحق في شراء أو إرجاع الأصل (عقد اعتماد إيجاري).
 - تحديد عقد الاعتماد الإيجاري، أي إختيار العميل يتأجير الأصل مرة ثانية.

2. التطبيق العملي للتمويل بالإجارة:

- يختار عميل البنك من المورد العتاد الذي يحتاجه، كما يتم التفاوض حول شروط شرائه (السعر، التسليم، الضمان ما بعد البيع ... إلخ).
- يقدم للبنك طلب التمويل لشراء العتاد، مدعوم بالفواتير الأولية، عقود أو وثائق أخرى مطلوبة.

- بعد دراسة ملف التمويل من جانب الخطر، المردودية، الضمانات، المطابقة، وفي حالة موافقة الهيئات المختصة بمنح البنك التمويل لصالح العميل بمبلغ الفواتير الأولية، كما سيخبر مورده بان العتاد سيشتري بإسم البنك بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل.

- يوكل البنك العميل بإستلام وتركيب العتاد، والقيام بكل الإجراءات الإدارية أو أخرى متعلقة به.

- عند إستلام العتاد يوقع البنك والعميل، على عقد تأجير الأصل مع وعد بالبيع لهذا الأخير إذا رغب في ذلك.

- يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير، الأصل المؤجر، مدة التأجير، مبلغ تسديد الإيجارات، إلزامية تأمين الأصل مع الإنابة لصالح البنك، إضافة إلى البنود الأخرى المتعلقة بالإيجار.

- بعد التوقيع على العقد، يوقع العميل على السندات لأمر بمبلغ الإيجارات المتفق عليها؛

- عند نهاية عقد التأجير، مع شريطة تسديد كافة الإجراءات المتفق عليها، بتنزيل البنك لصالح العميل على الأصل، وفي هذا حالة التأجير المنتهي بالتملك.

- أما إذا تعلق الأمر بالاعتماد الإيجاري مع حق الشراء فهناك ثلاثة أوجه:

- إرجاع العميل الأصل للبنك.

- شراء العميل الأصل بقيمته المتبقية.

- إنفاق البنك والعميل على إعادة تجديد عقد التأجير، لمدة جديدة وفي هذه الحالة يتفاوض الطرفان على شروط العقد من جديد.

- إذا تعلق الأمر حول عقار في الإنجاز وسينجز مستقبلا، يمكن للبنك توكيل المستعمل لإنجاز أشغال البناء لحسابه، وتمويل العملية بصفته صاحب المشروع.

المطلب الرابع: سياسة بنك البركة الجزائري في التحوط ضد المخاطر

تحكم سياسة البنك في مجال التحوط ضد المخاطر، مبادئ تهدف إلى الحفاظ على مصالح البنك وذلك بإصباح الحماية القانونية اللازمة لتعهداته من المخاطر المحتملة بسبب إعسار أو ذو تسديد العملاء لمستحقاتهم إتجاه البنك.

الفرع الأول: سياسة بنك البركة الجزائري في مجال الضمانات

تعتبر الضمانات من أهم الأساليب التي يتم التحوط بها من المخاطر التي تنجم عن ممارسة صيغ التمويل الإسلامي، حيث يمكن تلخيص هذه الأخير فيما يلي:

- إن منح تسهيلات تمويلية للعميل يجب أن يكون مقرون أساسا بتقديم ضمان عيني أو مالي.

- الضمان العيني يكون أساسا ضمان عقاري يتمثل في:

• تحويل ملكية عقار إلى البنك.

• رهن عقار لفائدة البنك ويمكن أن يأخذ ذلك شكل كفالة عينية ويستثنى من ذلك العقارات المتواجدة في حالة شيوع.

- يتعين إجراء خبرة وتقييم على العقار المقدم كضمان من قبل خبير معتمد لدى المحاكم على أن تتولى المصالح التقنية للبنك، تأكيدا لتلك الخبرة، ومن بين ما يجب توفره في الضمان العقاري، ضرورة تغطيته للإلتزامات البنك في حدود 120 بالمئة.

- بتعين أصلا أن يكون الضمان العقاري من الدرجة الأولى، إستثنائيا يمكن قبول ضمان من الدرجة الثانية في حالة ما تأكد البنك أن إلتزاماته محمية من خلال دراسة معطيات عدة، منها قيمة العقار، والإلتزامات التي من أجلها تم تسجيل الرهن الأول.

- يمكن أن يشترط البنك ضمان ثانوي يضاف إلى الرهن العقاري أو الضمان المالي، يكون موضوعه منقول كالرهن الحيازي على عتاد أو محل تجاري.

يمكن أن يؤخذ المنقول كضمان أساسي وذلك فيما يتعلق بالتمويل الممنوح لشراء سيارة، حيث يتضمن الرهن على السيارة ذاتها.

- يكون الموضوع الضمانات المالية:

القيم المنقولة، سندات الصندوق، الصكوك المضمونة الدفع، الأوراق التجارية المضمونة من قبل البنك، مع ضرورة تحصيل تأكيد إمضاء مسؤول الفرع البنكي المعني من قبل مسؤوله المباشر، وذلك تفاديا لرفض البنك المعني التسديد بحجة أن المدير الممضي على السند المؤهل على ذلك.

الضمانات لأول طلب ولاسيما الدولية المشترطة في حالة التمويلات الممنوحة من البنوك الأخرى، تأمين التمويل والضمانات المعادلة التي تغطي إلتزامات البنك في حالة إعسار العميل.

- الضمانات الثانوية المشترطة الهادف منها حماية أكثر لإلتزامات البنك وهي على نوعين: • الكفالة الشخصية الممنوحة من قبل الأقارب والزوج والتعهدات على شكل مدين مشترك من قبل الولي أو الزوج مع المدين الأول وكذا الكفالة الشخصية والتضامنية للشركاء.

• التأمينات المختلفة المطلوبة حسب نوع التمويل، ومنها التأمين ضد الكوارث الطبيعية، والتأمين ضد كافة المخاطر والتأمين ضد الحياة والعجز.

• ويشترط في مثل هذه التأمينات الإنابة لفائدة البنك.

الفرع الثاني: معالجة بنك البركة الجزائري لمخاطر صيغ التمويل الإسلامي

بما أن بنك البركة الجزائري يواجه مخاطر نتيجة استخدامه لتمويلات مطابقة للشريعة الإسلامية، فلا بد له من معالجتها بما لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

أولاً: معالجة مخاطر التمويل بالبيع الآجل.

إن معالجة مخاطر التمويل بالمراجحة تتعدد حسب الحالات التالية:

1. مخاطر الرجوع في الوعد نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء:

إن بنك البركة يعالج هذا الخطر من مبدأ أن العميل ملزم بالوفاء بوعدده، وذلك حسب ما هو مذكور في أمر الشراء الذي يتوافق مع عقد التمويل بالمراجحة من خلال تصريح العميل ألتم صراحة وبدون رجعة بان أشتري هذه السلعة أو البضاعة من البنك بعد تسليمها بمبلغ العقد أو الفاتورة مضاف إليه المصاريف والنفقات والحقوق والملحقات الأخرى التي تحملها البنك زائد هامش الربح خارج الضريبة.

2. عدم وفاء العميل بالسداد حسب الإلتفاق أو تأجيله عمدا لعدم وجود عقوبات على التأجيل.

إن بنك البركة الجزائري يحق له أن يفرض على المدين المماطل غرامة تأخير على المبلغ المستحق غير المدفوع في الأجل المتفق عليها بالنسبة للشروط المصرفية السارية المفعول بها لدى بنك البركة الجزائري عن كل شهر تأخير بغض النظر عن الوسائل التي يمنحها له القانون التحصيل دينه في هذه الحالة يكون العميل ملزمة بدفع الأقساط

للبنك، ولا يستطيع الماطلة لإعتبار البنك بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة الربوية، أي لا يفرض عليه زيادات عن التأخير، وبالتالي الغرامات المفروضة عن أي تأخير لا تدخل في حساب البنك بل تصفى وتوجه للزكاة.

3 مخاطر رفض السلعة لوجود عيب فيها

إن العميل لا بد له أن يلتزم بعدم إرجاع البضاعة أو السلعة محل أمر الشراء للبنك بخصوص أي عيب فيها، أو أي خلل في هذه السلع، كما يعتبر العميل المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية السلعة أو البضاعة محل العقد، وكذا مطابقتها للقوانين والقواعد والتنظيمات المعمول بها، وبالمقابل لا بد أن تكون هذه البضاعة حسب المواصفات المذكورة في الفاتورة.

ثانيا: معالجة مخاطر التمويل بالإيجارة

وتكمن معالجة مخاطر التمويل بالإيجارة في ما يلي:

1. مخاطر عدم دفع الأجرة بانتظام:

إن في حالة تأخر المستأجر في سداد في قسط من الأقساط في مواعده، في عقد الإيجارة المنتهي بالتمليك، تظل باقي الأقساط، وتصبح جميعها واجبة الأداء، إضافة يترتب على هذا التأخير تسديد المستأجر لغرامة تأخير حسب النسب المنصوص عليها في الشروط المصرفية.

2. مخاطر تسويقية:

يؤكد مسؤول التمويل البنك البركة الجزائري بعدم تعرضه لهذا الخطر السوقي كونه يأخذ بالعوامل الأساسية والمتمثلة في:

- إحتياجات السوق.

- الطلبات الواردة إليه من طرف العلماء.

ثالثا: معالجة مخاطر التمويل بالسلم.

ويمكن معالجة مخاطر التمويل بالسلم من خلال ما يلي:

1. عدم إلتزام العميل بتسليم السلعة في الوقت وبالكميات والمواصفات المطلوبة.

إن في حالة تأخير تسليم السلع في الوقت المحدد دون مبرر مقبول، لا بد للعميل في هذه الحالة أن يلتزم بدفع غرامة تأخير، كما هي محددة في الشروط المصرفية الخاصة ببنك البركة الجزائري، من قيمة لكل شهر تأخير غير قابل للتجزئة.

ويحق للطرف الأول في حالة تأخير غير مبرر لتسليم السلع، وفي حالة إخلال العميل بأي شرط من شروط العقد، يتم فسخ هذا العقد، كما يصبح بذلك رأس مال المسلم مستحق الأداء فورا وكليا، مضافا إليه نسبة الربح المستحقة على البيوع التي ينجزها العميل للسلع موضوع هذا العقد، فضلا عن غرامات التأخير المستحقة طبقا للشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري.

2. مخاطر عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة:

حسب الإنفاق المنصوص عليه في عقد السلم في هذه الحالة بنك البركة الجزائري لا يتحمل أي مسؤولية في هذا الخصوص، حيث تم اتفاق الطرفان على أن تكون كل المصاريف، الحقوق والأتعاب بما فيها أتعاب الوثائق والمحامين، ومحافظي البيع بالمزاد، ومصاريف تقييم تقييم الضمانات العينية المخصصة أو المقترحة، وكذا مصاريف الإجراءات التي يتخذها البنك التحصيل مبلغ التمويل الخاص بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا أو مستقبلا على عاتق العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة، وذلك بأن بدفعها مباشرة أو بإقتطاعها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى البنوك الأخرى دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

3. مخاطر الإحتفاظ بالسلعة عند تسليمها قبل الوقت المتفق عليه:

حسب ما هو منصوص عليه بقانون عقد السلم ببنك البركة الجزائري، بعدم مسؤوليته، وتحمل العميل كل المسؤولية بما يخص المكان الذي تم الاتفاق عليه لتسليم السلع، حدد في مخازن العميل المحددة في العقد، بالإضافة إلى تحمل العميل لجميع النفقات الخاصة، سواء المتعلقة بالتخزين أو التأمين أو تلف بالسلع موضوع العقد.

رابعاً: معالجة مخاطر التمويل بالإستصناع

إن للتمويل بالإستصناع أسلوب معالجة من قبل بنك البركة الجزائري وهي تتمثل فيما يلي:

1. مخاطر تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.

لقد أكد مسؤول التمويل أنه يتم الإتفاق في البداية، على أنه في حالة تقلبات الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان، يتم تعديل العقد مع العميل، بما يتناسب مع تلك التقلبات في الأسعار.

2. مخاطر تأخر الصانع في تسليم السلعة أو المشروع

وتكون المعالجة من خلال فرض بنك البركة الجزائري بدفع تعويضات عن التأخير أما إذا طالت فترة تسليم البضاعة فإن المشتري يمكنه فسخ العقد والمطالبة بما دفعه مسبقا.

وهناك وسيلة أخرى يمكن للصانع من خلالها التقليل من حجم الخسائر، وتتمثل في التغطية التأمينية حيث يلتزم الصانع بشراء عقود التمويل المناسبة، والتنازل عن حصيلتها للبنك، وفي حالة الخسارة الجزئية يجوز للصانع استعمال حصيلة التأمين، لاستدراك الأمر قبل الضرر أو الخسارة الكلية.

خلاصة الفصل:

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح والعوائد، فينك البركة الجزائري كمختلف البنوك له أهداف يسعى لتحقيقها، والتي ترتبط أساسا بالأساليب التمويلية التي ينتهجها، ولهذا هو يواجه مخاطر منها ما هو متعلق بمطابقة هذه الأساليب لأحكام الشريعة الإسلامية، وإن كانت هذه الأساليب ممكنة التطبيق على الميدان، أو منها ما هو مطبق بنك البركة الجزائري، ومن أجل ذلك قام البنك بمعالجة كل خطر من مخاطر المراجعة، السلم، الإستصناع، الإيجارة، معتمدا على الضمانات والكفالة، وغرامات التأخير.

الخاتمة



من خلال بحثنا هذا يتضح لنا أن المصارف الإسلامية أصبحت ضرورة إقتصادية حتمية، أثبتت وجودها وتميزها، وذلك من خلال إمتداد نشاطها في مختلف أنحاء العالم، ومقدرتها على تطوير الآليات والأدوات والمنتجات المصرفية، وهذا ما أدى إلى إنتشارها بسرعة.

كما وأنها أظهرت مرونتها في إدارة مخاطرها المصرفية، لأن منهجيتها تبنى على أساس المشاركة في المخاطر وليس الإقراض والإقتراض، ويرجع هذا للأساليب التي تعتمد عليها، حيث أن الصيغ التمويلية الإسلامية بإمكانها أن تصبح بديلا أكثر عدلا وإنصافا.

تسمح الهندسة المالية الإسلامية التي لا تختلف عن الهندسة المالية التقليدية إلا بقيد يجعل هذه المالية موافقة للشرع، تسمح بتطوير منتجات مالية تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية قادرة على تلبية مختلف الإحتياجات التمويلية والإستثمارية، وقد سمحت لنا أيضا هذه الدراسة بتسليط الضوء على الطريقة التي يدير بها بنك البركة الجزائري مختلف المخاطر التي يتعرض لها وهذا بإستعماله مجموعة من الأدوات والإجراءات المنصوص عليها في مواد العقود.

إختبار الفرضيات:

✓ الفرضية الأولى: (تتميز منتجات الهندسة المالية الإسلامية بكفاءتها في إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية) تمكنت الهندسة المالية الإسلامية من تطوير منتجات مالية إسلامية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وهذا ما تم التوصل إليه خلال الدراسة، وهذا فإن الفرضية الأولى محققة؛

✓ الفرضية الثانية: (إن وجود مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها)

تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية أن وجود مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية، يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها، أي أن المصارف الإسلامية تستطيع أن تستخدم بعض الأدوات لإدارة مخاطرها، والتي ثبتت مشروعيتها لمواجهتها مخاطرها؛

✓ الفرضية الثالثة: (تتم معالجة المخاطر في بنك البركة الجزائري عن طريق مجموعة من المنتجات المطورة من قبل الهندسة المالية الإسلامية)

يعتمد بنك البركة الجزائري على مجموعة من المنتجات التي إبتكارها الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وهذا ما تم التوصل إليه في الفصل الثالث من الدراسة التطبيقية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أن المصارف الإسلامية لها القدرة على تسيير وإدارة مخاطرها، ويتمثل هذا في حرصها على إبقاء أداؤها المالي على أحسن ما يرام، وذلك بإتباع مجموعة من السياسات المالية، وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية مع المحافظة على مبادئها الشرعية؛
- ✓ تواجه المصارف الإسلامية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين والإمكانات الاستثمارية، وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه؛
- ✓ محاولة المصارف الإسلامية مواكبة أي تطور في مجال العمل المصرفي، من أجل إكتساب المصدقية والقدرة على المنافسة؛
- ✓ إن ضمان تقليل مواجهة المخاطر في المصارف الإسلامية، يكون من خلال توفير الحماية للمودعين، والتأكد من أن مركز رأس المال يتناسب مع الحجم العام لمخاطرها وإستراتيجيتها، بالإضافة إلى دعم واستقرار كفاءة النظام المالي من خلال التقليل من احتمالات إعسار المصارف الإسلامية؛
- ✓ إن بنك البركة الجزائري غير قادر على الممارسة الميدانية لكل أساليب التمويل، واعتماده بالدرجة الأولى على صيغة البيع الآجل، يثبت أنه في بداية نشأته ولازال الطريق طويل أمامه لإثبات وجوده كبنك إسلامي؛
- ✓ إن بسبب محدودية نشاط بنك البركة الجزائري يرجع إلى عدم توسعه في مجال إدارة المخاطر لأساليبه التمويلية. على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نقترح التوصيات التالية:
- ✓ على المصارف الإسلامية أن تتبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي؛
- ✓ على المصارف الإسلامية في جميع الدول أن تتفق فيما بينها من أجل تأسيس إستراتيجية إقتصادية لمواجهة مختلف التحديات من بينها إدارة المخاطر، وهذا من خلال الإندماج المصرفي والتوجه نحو التكامل فيما بينها لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع على المستويين المحلي والدولي؛
- ✓ ضرورة إنشاء دائرة للبحث العلمي، متخصصة ومتفرعة لهذه الغاية من أجل العمل على تطوير وتحديث نظم وأساليب التمويل لمواكبة متطلبات العصر لما يتفق والمبادئ التي أنشئت من أجلها؛
- ✓ الإعتماد على الأساليب العلمية والعملية في دراسة وتقييم واختيار العملاء؛
- ✓ حث الدول التي تعمل بهذه الصيغ على هئية الظروف الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي المناسبة لهذه المؤسسات وطبيعة أنشطتها المصرفية.

الاقتراحات

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ضمن هذه الدراسة، يمكن المساهمة بتقديم المقترحات التالية:
- ✓ ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالبنوك الإسلامية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية؛
 - ✓ العمل على تقديم تكوين متخصص في الهندسة المالية الإسلامية لتخريج مهندسين ماليين شرعيين؛
 - ✓ يجب أن تكون هناك وظيفة متخصصة في المؤسسات المالية الإسلامية، مهمتها الأساسية العمل على تصميم وتطوير المنتجات المالية بناءً على احتياجات السوق ونشر ثقافة الهندسة المالية الإسلامية؛
 - ✓ توحيد الفتاوى الشرعية التي تتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالقرارات الصادرة من إجماع الفقهاء؛
 - ✓ يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توعية أفراد المجتمع وتعريفهم بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية؛
 - ✓ ضرورة فتح تخصصات تعنى بالمعاملات المالية الإسلامية في الجامعات.

التوصيات

- على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نقترح التوصيات التالية:
- ✓ على المصارف الإسلامية أن تتبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي؛
 - ✓ على المصارف الإسلامية في جميع الدول أن تتفق فيما بينها من أجل تأسيس إستراتيجية اقتصادية لمواجهة مختلف التحديات من بينها إدارة المخاطر، وهذا من خلال الاندماج المصرفي والتوجه نحو التكامل فيما بينها لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع على المستويين المحلي والدولي؛
 - ✓ ضرورة إنشاء دائرة للبحث العلمي، متخصصة ومتفرعة لهذه الغاية من أجل العمل على تطوير وتحديث نظم وأساليب التمويل لمواكبة متطلبات العصر لما يتفق والمبادئ التي أنشئت من أجلها؛
 - ✓ الاعتماد على الأساليب العلمية والعملية في دراسة وتقييم واختيار العملاء؛
 - ✓ حث الدول التي تعمل بهذه الصيغ على تهيئة الظروف الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي المناسبة لهذه المؤسسات وطبيعة أنشطتها المصرفية.



قائمة المصادر والمراجع

السنة النبوية الشريفة:

1. رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خبير منه، رقم الحديث 2089.

الكتب:

1. إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المنشورة للتدريب، الكويت، ديسمبر 2000.

2. جلال وفاء البدري، محمددين، البنوك الإسلامية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

3. حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007.

4. حماد حمزة عبد الكريم محمد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2008.

5. الراوي خالد دهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

6. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012.

7. صادق الشمري راشد، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي على المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

8. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

9. علي أحمد شعبان محمد، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

10. فارس مسدور، التمويل الإسلامي، من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007.

11. فتح الرحمان علي محمد الصالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، جويلية 2008.
12. محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977.
13. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية، دار وائل للنشر، ط2.
14. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط 3، 2009.

المؤتمرات والملتقيات:

أ- المؤتمرات:

1. أحمد بن علي السالوس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005.
2. أشرف محمد دوابة، شهادات الاستثمار القابلة للتداول، رؤية إسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
3. بدر الحسن القاسمي، الإجازة الموصوفة للخدمات غير المعينة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي، 3 جويلية 2009.
4. سلمى حشايشي، وهيبة ضامن، مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الإسلامي مع مضمونه الداخلي التورق المصرفي نموذجاً، المؤتمر الدولي حول، منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، سطيف، الجزائر، أيام 5-6 ماي، 2014.
5. عبد الستار أبو غدة، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 18/19/2009 ماي.
6. كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي، 3 جوان 2009.

7. كمال توفيق حطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 2005.

ب- الملتقيات:

1. حمزة علي، نعجة عبد الرحمان، الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، 8.9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

2. خنيوة محمد الأمين وحنان علي موسى: "منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير"، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2016.

المجلات العلمية:

1. سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011.

2. سعاد يوسفوي وعبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية في إبتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2017.

3. عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 9، 2009.

4. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة"، مقال في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 15، 2003.

5. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 20، العدد 2.

6. فتح الرحمان علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية، مدخل الهندسة المالية الإسلامية مجلة المصري، العدد 26، 2002، بنك السودان.

المخلص:

تعالج هذه الدراسة موضوع استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، وقد هدفنا عبر هذه الدراسة إلى معرفة مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، ومدى نجاح منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة هذه المخاطر، كما سعينا إلى الوقوف على تطبيقات بنك البركة الجزائري في إدارة المخاطر التي تعترضه. قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول للتعرف على منتجات الهندسة المالية الإسلامية، يليه في الفصل الثاني الذي خصص لدراسة إدارة مخاطر في المصارف الإسلامية، أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة بنك البركة الجزائري من حيث تقييم مدى نجاحه في استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر التي يتعرض لها، وقد سمحت لنا هذه الدراسة بالوقوف على الدور الكبير الذي تؤديه منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر، كما لا حظنا بأن بنك البركة الجزائري يلتزم في سبيل إدارة المخاطر بالإجراءات المنصوص عليها في مواد العقود، وبأنه يتجنب التعامل بصيغتي المشاركة و المضاربة بسبب مخاطرها العالية.

Abstract:

This study deals with the use of Islamic finance products in the management of the risks of Islamic banks, our objective through this study is to learn about the various Islamic financial engineering products, in addition to identifying the various risks facing Islamic banks, and the extent to which Islamic financial engineering products manage these risks, we also sought to identify the applications of Al Baraca Bank of Algeria in managing the risks it faces. This study was divided into three chapters, chapter one is devoted to the introduction of Islamic financial engineering products, followed by the second chapter devoted to the study of risk management in Islamic banks, the third chapter was devoted to the case study of Al Baraca Bank of Algeria in terms of evaluating its success in using Islamic financial architecture products in risk management which is exposed, this study allowed us to identify the great role performed by Islamic finance products in risk management, we also noticed that Al Baraca Bank of Algeria is committed to the risk management procedures stipulated in the contract materials, and that it avoids dealing in the forms of participation and speculation because of their high risks.